

تطوير مناهج التعليم العام في اليمن (الواقع والتحديات والظموح)

إعداد

د/ يوسف سلمان أحمد الريمي

رئيس شعبة التخطيط والمتابعة بمركز البحوث والتطوير التربوي

أ.د/ محمد حسن عبده المسوري

رئيس المجلس العلمي بمركز البحوث والتطوير التربوي

مستشار وزير التربية والتعليم لشئون الدراسات والبحوث العلمي وتطوير التعليم

المقدمة إلى:

مؤتمر الرؤية المستقبلية للتعليم والتدريب والفعاليات المرافقة له

صنعاء - بالفترة من (6-10) نوفمبر 2021م

مقدمة

يشهد علمنا المعاصر ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي تطورات علمية مذهلة ومتسارعة في مختلف المجالات ولا سيما في مجالات الصحة والهندسة الوراثية وارتياذ الفضاء , والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

وقد تركت هذه الانتصارات العلمية والتكنولوجية بصماتها على مختلف مناحي الحياة في المجتمع , ومنها بطبيعة الحال المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية , فتنادى التربويون إلى الاستفادة من مستجدات علم النفس وتكنولوجيا الاتصالات في النهوض بواقع العمل التربوي , وتطوير الوسائل والطرائق والمعلومات والعلاقات الإنسانية في المؤسسات التعليمية مواكبة للمستجدات , وتهيئة للناشئة للانخراط فيها , والمساهمة الفاعلة في اطراد تقدمها , نهوضاً بالمجتمع , وتحقيقاً لأهدافه. فكانت الدعوة إلى تطوير العملية التربوية شكلاً ومضموناً , أهدافاً ووسائل , نظاماً وعلاقات إنسانية لتغدو بيئة صالحة لاكتساب الخبرات والمهارات , وتشرب القيم , وممارسة الحياة الديمقراطية.

وكانت وسيلة التربويين لإجراء التغيير المنشود المنهج المدرسي بما يتضمنه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم تنسجم وخصائص المتعلم , وطموحات المجتمع , متسلحين بفلسفة تربوية متجددة ترى في المنهج كائناً متجدداً تجدد الحياة ذاتها.

ومن هنا كانت عملية تطوير المنهج بصورة مطردة حاجة ملحة , تملئها المسؤولية الأخلاقية , والمصلحة الوطنية والقومية , لأنها تستهدف صالح أعلى ما يملكه المجتمع , وهو متعلم اليوم , وباني الغد.

مفهوم تطوير المنهج:

ورد في المعجم الوجيز: "طوره: حوله من طور إلى طور. وتطور: تحول من طور إلى طور. والتطور: التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها , ويطلق أيضاً على التغيير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع , العلاقات , أو النظم , أو القيم السائدة فيه"¹.

أما اصطلاحاً , فإن مصطلح تطوير المنهج يشير إلى عملية Process تتناول منهجاً قائماً بهدف الوصول إلى رفع كفايته وفاعليته , وكان هذا المصطلح يعني لدى بعض التربويين تحسين المنهج القائم جزئياً أو كلياً أو تغييره والاستعاضة بغيره , وهذا ما أشار إليه كل من مجاور والديب , فقد ذكر أن تطوير المنهج

¹ - مجمع اللغة العربية (1989) : المعجم الوجيز , مرجع سابق , ص 396 .

هي عملية يقصد بها " إجراء تعديلات مناسبة في بعض أو كل عناصر المنهج ومجاليه , وفق خطة مدروسة من أجل تحسين العملية التربوية , ورفع مستواها " ².

ويرى مصطفى أن تطوير المنهج هو " إعادة النظر في جميع عناصر المنهج من الأهداف إلى التقويم , كما يتناول جميع العوامل التي تتصل بالمنهج , وتؤثر فيه , وتأثر به " ³.

وليس بعيداً عن ذلك ما ذكره سرحان بأن المقصود بعملية تطوير المناهج " إدخال تجديدات ومستحدثات في مجالها ؛ بقصد تحسين العملية التربوية , ورفع مستواها , بحيث تؤدي في النهاية إلى تعديل سلوك التلاميذ , وتوجيه هذا السلوك في الاتجاهات المطلوبة , ووفق الأهداف المنشودة " ⁴.

وربط شوق بين تقويم المنهج وتطويره , فذكر أن تطوير المنهج " هو تحسين ما أثبت تقويم المنهج حاجته إلى التحسين من عناصر المنهج أو المؤثرات فيه , ورفع كفاية المنهج على وجه العموم في تحقيق الأهداف المرجوة " ⁵.

ويأتي تعريف لبيب ومينا مبرزاً مصطلح التغيير عند حديثه عن مفهوم تطوير المنهج , مبيناً أن ذلك التغيير قد يقتصر على أحد مكونات المنهج , حيث ذكر أن تطوير المنهج هو " ذلك التغيير الكيفي في أحد مكونات المنهج أو في بعضها , أو جميعها والذي يؤدي إلى رفع كفاءة المنهج في تحقيق غايات النظام التعليمي من أجل التنمية الشاملة " ⁶.

ويرى المؤلف أن التعاريف السابقة لعملية تطوير المنهج تجعل في معظمها غاية التطوير تحسين المنهج القائم Improvement ؛ أو تغييره Change ؛ لأنها تتحدث عن إجراء تحسينات أو تغييرات جزئية أو كلية منتخبة من مكونات المنهج المدرسي , وهي بذلك تندرج ضمن عمليات التطوير التقليدية , فالمنهج الحديث يتشكل من جملة من المكونات والأسس المتكاملة المتفاعلة فيما بينها , وأي تغيير أو تطوير ينال أحدها , لابد أن يطل العناصر الأخرى , فتطوير المنهج الحديث لا يمكن أن يتصف بالجزئية أو الاصطفائية , بل يمتد إلى أسس المنهج ومكوناته وبيئته البشرية والمادية , دون أي استثناء , ولذلك يرى المؤلف أن مفهوم تطوير المنهج Development يعني إعادة النظر في المنهج القائم بكل مكوناته وأساسه ومجالاته , وبشكل يتناسب ونتائج التقويم ؛ بهدف الارتقاء بجدارته العلمية

² - محمد صلاح الدين مجاور, و فتحي عبد المقصود الديب (1421 هـ) : المنهج المدرسي , أسسه وتطبيقاته التربوية ,

ط 10 , الكويت , دار القلم , ص 585 .

³ - صلاح عبد الحميد مصطفى (2000) : المناهج الدراسية : عناصرها , أسسها , وتطبيقاتها , الرياض , دار المريخ , ص 171 .

⁴ - سرحان , الدمرداش عبد المجيد (1985) : المناهج المعاصرة , الكويت , مكتبة الفلاح , ط 5 , ص 206 .

⁵ - مها بنت محمد العجي (2005) : المناهج الدراسية , مرجع سابق , ص 326 .

⁶ - رشدي لبيب , ووافيز مينا (1993) : المنهج منظومة لمحتوى التعليم , القاهرة , مكتبة الأنجلو المصرية , ط 2 , ص 249 .

Merit , وجدواه العملية Worth ؛ لتحقيق النمو الشامل والمتكامل للمتعلمين , بما ينسجم وأهداف التنمية الشاملة للمجتمع .

دواعي تطوير المنهج:

- الرغبة في تلافي نواحي القصور التي أظهرتها نتائج تقويم المناهج القائمة , للوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية الداخلية والخارجية .
- مواكبة التغيرات والمستجدات التي طرأت في مجال العلوم الأساسية والنفسية والاجتماعية والتربوية .
- الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية , ومن بينها تنمية العنصر البشري القادر على الإسهام بفاعلية في هذه التنمية , وقيادتها .
- الرغبة في الارتقاء بواقع العملية التربوية ؛ للحاق بركب الحضارة الإنسانية , والإسهام فيها , أسوة بالدول المتقدمة .
- الاستجابة لنتائج البحوث والدراسات العلمية الرصينة التي تقوم بها الإدارات التعليمية أو مراكز البحث التربوي أو الباحثون من ذوي الاهتمام .
- الاستجابة لرغبة الرأي العام الذي تعكسه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حول المناهج , فهي تعبر عن رأي قطاع من أفراد المجتمع لا يمكن تجاهله .
- حدوث تطورات سياسية , أو تحولات اقتصادية واجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تستوجب تطوير المناهج القائمة بما ينسجم وتلك التحولات .
- وأخيراً الاستجابة لتوقعات مراكز الأبحاث والدراسات لما يمكن أن يحدث من تطورات في المستقبل القريب , وإجراء التطوير الاحترازي أو الوقائي للمنهج , بحيث يكون قادراً على استيعاب الصدمة الأولى لتلك التطورات - فيما إذا حدثت - ريثما يتم تطويره بعد حدوثها .

أساليب تطوير المنهج:

ذكرنا في معرض حديثنا عن مفهوم تطوير المنهج أن هناك مفهوماً للتطوير يرى فيه إجراء تعديلات على بعض مكونات المنهج - قلت أم كثرت - دون أن يطل هذا التعديل مفاهيمه الأساسية أو هيكله العام , وهذا التطوير هو أقرب ما يكون للتحسين منه للتطوير الذي يشمل المنهج بوصفه نظاماً متكاملأ , وكذلك رأينا أن هناك من يرى التطوير تغييراً للمنهج القائم , ولكن ثمة فرقاً بين التغيير والتطوير , إذ يمكن أن يكون تغيير المنهج سلبياً بالدرجة نفسها التي يمكن أن يكون فيها إيجابياً , بينما لا يكون تطوير المنهج إلا تغييراً إيجابياً في مكوناته كافة .

وتأسيساً على ما سبق يمكن أن نقسم أساليب تطوير المنهج إلى:

أولاً - أساليب التطوير التقليدية , ومنها:

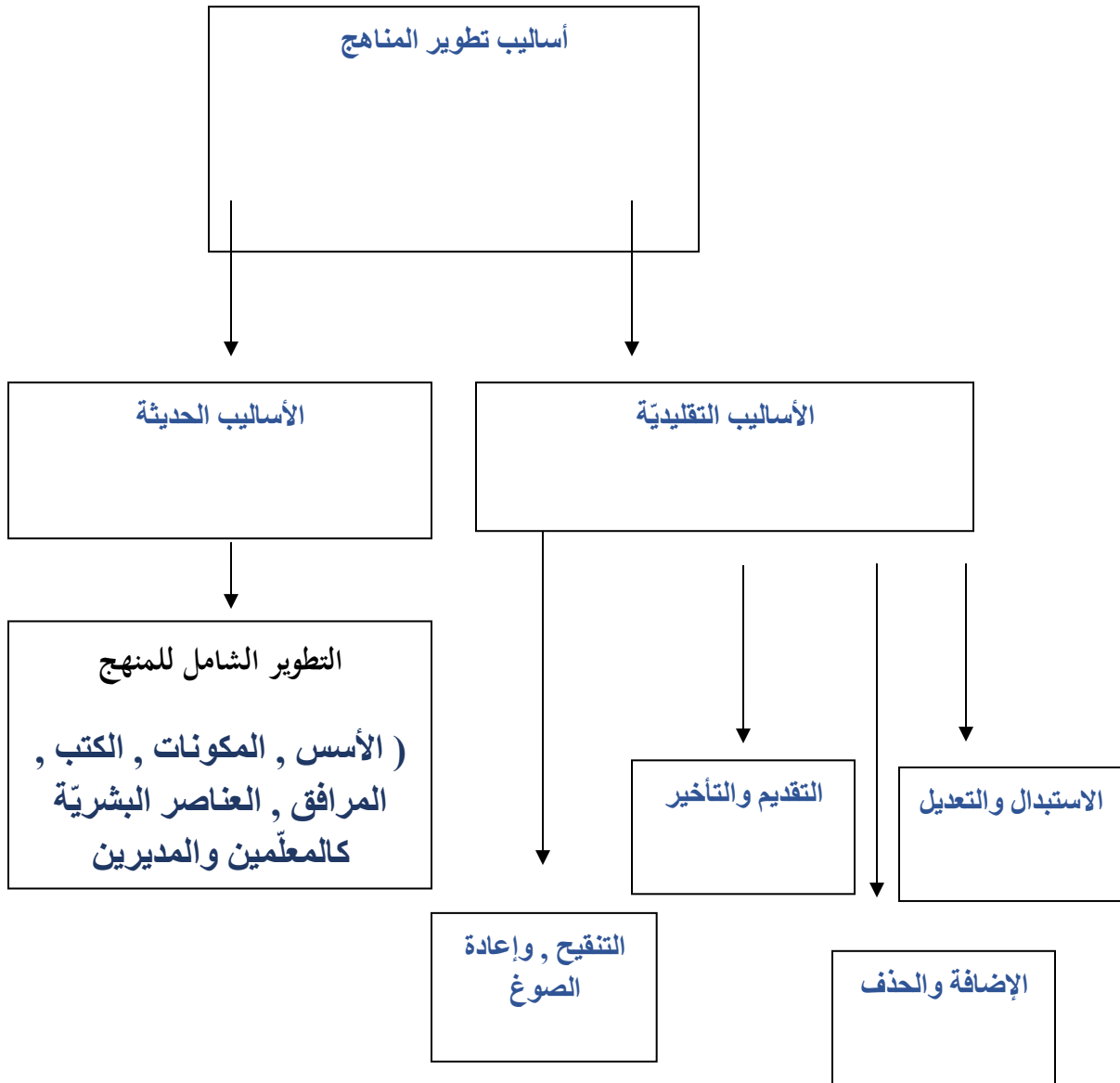
- ١- الحذف Deletion والإضافة Addition , ويعني هذا الأسلوب حذف موضوع أو جزء منه , أو وحدة دراسية , أو مادة بأكملها , لسبب من الأسباب التي يراها المسؤولون والمشرفون التربويون . إضافة معلومات معينة إلى موضوع أو موضوع بأكمله أو وحدة دراسية إلى مادة أو مادة دراسية كاملة .
- ٢- التقديم Offering والتأخير Delaying : حيث يعدّل تنظيم مادة , فتقدّم بعض الموضوعات , ويؤخّر بعضها الآخر ; لدواعي تعليمية أو سيكولوجية أو منطقية .
- ٣- التنقيح Modification وإعادة الصوغ Reform , وفي هذا الأسلوب يخلص المنهج من بعض الأغلاط الطباعية أو العلمية التي علقّت به , أو يعاد النظر في أسلوب عرضه , ولغته ; كي يسهل استيعابه , ويزول غموضه .
- ٤- الاستبدال Substitution والتعديل Modification , ويعني هذا الأسلوب استبدال معلومات أو موضوعات محدّثة أو موسّعة أو ملخّصة بموضوعات مشابهة في المنهج , أو العودة إلى تلك المعلومات والموضوعات المتضمّنة في المنهج , وإعادة النظر فيها , وتعديلها بما ينسجم والمعطيات الحديثة .
- ٥- تطوير واحد أو أكثر من عناصر المنهج , كتطوير أساليب التقويم أو تطوير طرائق التدريس , أو تطوير تنظيم المنهج من مواد منفصلة إلى مواد مترابطة , أو مندمجة .

ثانياً - أساليب التطوير الحديثة :

وترى في التطوير عملية شاملة تتناول المنهج عموماً , بدءاً من فلسفته وأهدافه , وانتهاء بعملية تقويمه " وعليه فإن خطة التطوير الشامل للمنهج يجب أن تبدأ بتطوير الأهداف ; تحديد أوصياغة وتنويعاً , وفي ضوء ذلك يعاد النظر في اختيار المحتوى , وأساليب تنظيمه , بناء على أحدث ما وصل إليه مجال المادة , وأساليب التربية , ونظريات علم النفس , ثم يتم اختيار طرائق التدريس وأساليب التعلم التي قد تتغير بعض الشيء عن الأساليب القديمة ; نظراً لحداثة المحتوى والخبرات التعليمية , فق يتم على سبيل المثال التركيز على الطريقة الكلية في تدريس القراءة بدلاً من الطريقة الجزئية التي كانت سائدة في المنهج السابق , أو تستخدم أساليب التدريس الجمعي بدلاً من الفردي ; نظراً لزيادة أعداد التلاميذ في المدارس , وقد يتم إدخال تقنيات حديثة ; لزيادة قدرة المعلم على ضبط الفروق الفردية بين المتعلمين , وينتج عن ذلك كله تطوير أساليب القياس والتقويم والامتحانات , بحيث تصبح قادرة على تقويم مقدار النمو الذي حققه كل تلميذ في مختلف المجالات العقلية والمهارية والوجدانية .

ويعدّ هذا التطوير ناقصاً إذا لم يصاحبه تطوير في التوجيه والإشراف الفنيّ، لا سيّما إذا كان نظام التعليم مركزياً، كما ينبغي أن يشمل التطوير تدريب المعلمين على تطبيق المنهج المطوّر، بل يجب أن يمتدّ إلى برامج الإعداد في كليات التربية، وكليات المعلمين؛ بغية إكساب الخريجين المهارات والمعلومات والاتجاهات التي تؤهلهم للتعامل مع المنهج المطوّر بكلّ كفاءة واقتدار⁷.

ويوضّح الشكل الآتي أساليب تطوير المنهج:



⁷ - حسن جعفر الخليفة (2005): المنهج المدرسيّ المعاصر، مرجع سابق، ص 298.

أسس تطوير المنهج:

- أن يستند التطوير إلى فلسفة تربوية منبثقة عن أهداف المجتمع وطموحاته , ورؤية واضحة في أذهان المطورين على اختلاف مستوياتهم لأهداف العملية التربوية ومراميها.
- أن يعتمد التطوير على أهداف تطويرية واضحة ومحددة تعكس تنمية الفرد تنمية شاملة متوازنة إلى الدرجة التي تسمح بها قدراته , وتقل على إشباع حاجاته , وحل مشكلاته , وتعزيز ميوله واتجاهاته الإيجابية , بما ينسجم ومصلحة المجتمع وطموحاته وأهدافه , وطبيعة العصر ومستجدات العلوم الأساسية والنفسيّة والاجتماعيّة.
- أن يتسم بشموله أسس المنهج ومكوناته وأساليب منفيذه , وكفاياتهم الأكاديمية والتربوية , وأساليب تقويمه , وأدوات ذلك التقويم , وطرائق تحليل نتائجه.
- أن يتسم بالروح التعاونيّة , من خلال مشاركة المعنيين بالعملية التربوية بشكل مباشر أو غير مباشر , بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني , إضافة إلى المؤسسات الرسميّة المختلفة.
- أن يتسم بالاستمرار , فحصول المنهج المطور اليوم على درجة عالية من الكفاءة والفاعليّة لا يعني حصوله على الدرجة ذاتها بعد مرور أكثر من سنتين على تطويره , حيث تطلع علينا مراكز البحث العلمي , وميادين التطبيق التكنولوجي كلّ يوم بجديد.
- أن يتسم التطوير بالعلميّة , والابتعاد عن العشوائيّة , وذلك من خلال اعتماد التخطيط السليم لعملية التطوير , واستخدام الأساليب العلميّة المعتمدة على أدوات تتوافر فيها الشروط العلميّة , والتعامل مع النتائج بمنتهى الصدق والموضوعيّة.
- أن يفيد من التجارب السابقة لتطوير المناهج المحليّة والأجنبيّة , ونتائج الدراسات والبحوث العلميّة المتعلّقة بالتعلّم وطرائقه واستراتيجيّاته ومبادئه وأسسّه , وأثر التعزيز والدافعيّة وتحمل المسؤولية في نجاحه .
- "أن يكون التطوير مواكباً للاتّجاهات التربويّة الحديثة , من مثل:
 - التعلّم عن طريق النشاط والمشاركة.
 - انتقال الاهتمام من الكم إلى الكيف.

- دور تكنولوجيا التربية الأساسي في التعلم⁸.

خطوات تطوير المنهج:

أولاً: إثارة الشعور بالحاجة إلى التطوير:

وذلك من خلال تسليط الأضواء على نواحي القصور التي تعانيها المناهج القائمة، وما يترتب على هذا القصور من نتائج سلبية، وعرض دعوات التجديد والتطوير المنبعثة من داخل المؤسسة التربوية ومن خارجها، وعرض أهداف التطوير، وما يمكن أن يحققه للناشئة والوطن، والاستمرار على هذا النهج فترة من الزمن إلى أن تتشكل لدى كثير من الناس القناعة بضرورة التطوير.

ثانياً: تحديد الأهداف وترجمتها إلى معايير:

لا بد لكل عمل يطمح إلى النجاح، من تحديد لأهدافه؛ فهي التي توجه العمل، وتحدد آلية تنفيذه، مع تهيئة الظروف المواتية لنجاح هذا التنفيذ، وتحديد أهداف التطوير هي الخطوة الإجرائية الأولى للتطوير بعد إشاعة الشعور بالحاجة إليه من خلال الخطوة السابقة، فهي التي ترسم لنا معالم خطة التطوير ومراحلها، وهي التي تحدد محتوى المنهج وطرائقه ووسائله وأساليب تجريب المنهج Testing المطور، ومتابعته Following - Up، وتقويمه.

ولا بد أن تكون الأهداف مستوفية الشروط السليمة في دقة صوغها، وتكامل مصادرها، وتوازن مجالاتها ومستوياتها، وواقعية تنفيذها، وإمكانية ملاحظتها وقياسها، ووصفها السلوك الذي تسعى إلى إحداثه لدى المتعلمين بشكل واضح لا يقبل اللبس في المنهج المطور.

ثالثاً: اختيار محتوى المنهج المطور:

يتم اختيار محتوى المنهج المطور في ضوء الأهداف التي تمّ تحديدها في الخطوة السابقة، ويمرّ اختيار محتوى المنهج المطور بالمراحل ذاتها التي سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن المحتوى، في باب مكونات المنهج، ولا بأس هنا من التذكير بالمعايير التي ينبغي أن يتّصف بها، كارتباطه بالأهداف، وواقع المتعلم، ومراعاته مستواه وميوله، وأهميته له، إضافة إلى صدقه، وتوازنه من حيث الشمول والعمق، ومناسبته الوقت المتاح لتعلمه.

رابعاً - تنظيم محتوى المنهج المطور:

وفي هذه المرحلة يتمّ تنظيم المحتوى، وترتيب موضوعاته بشكل يتحقّق في هذا التنظيم هدفان:

- الأول: تماسك المادة وترابطها وتكاملها.

- الثاني: سهولة تعلمها من قبل المتعلم.

وهذا يعني تحقيق نوع من التوازن بين التنظيمين المنطقيّ والسكولوجي للمادة.

⁸ - مها بنت محمد العجمي (2005): المناهج الدراسية، مرجع سابق، ص 340.

وهنا لابد من التذكير بمعايير تنظيم المحتوى , كالاستمرار والتتابع والتكامل والمرونة.

خامساً- اختيار طرائق التدريس:

وفي هذه المرحلة يتم تحديد طرائق التدريس وأساليبه واستراتيجياته المناسبة لكل موضوع من موضوعات المادة , على أن تتسم تلك الطرائق والأساليب والاستراتيجيات بمناسبتها للمحتوى , وانسجامها مع الأهداف , وإثارتها لدافعية المتعلمين , وإتاحتها الفرصة لمشاركة المتعلم الإيجابية في التعلم , والحرص على إكسابه الخبرات المربية , ومهارات التفكير العلمي والناقد والإبداعي , ومهارات حل المشكلة , كما ينبغي أن تتسم بالمرونة , بحيث يمكن تطويرها أو تعديلها , بحسب ظروف البيئة التعليمية.

سادساً- اختيار الأنشطة التربوية:

وفي هذه المرحلة يتم اختيار الأنشطة الصفية وغير الصفية التي تعزز تعلم التعلم وتثبته , وتثري الخبرة , وتساعد على تعديل السلوك , واكتساب الاتجاهات الإيجابية , وتشبع الحاجات , وتنمي الميل والهوايات المفيدة , ونشير في هذا المقام إلى مواصفات النشاط الهادف , كارتباطه بأهداف المنهج ومحتواه , وتنوعه , ومناسبته للمتعلمين , ومراعاة مبدأ الفروق الفردية , وتوفير الفرص المساعدة على اكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية , والمهارات التعليمية المنسجمة مع طبيعة العصر , ولا سيما مهارات التعلم الذاتي , والتعامل مع تكنولوجيا التعليم . إضافة إلى المهارات الاجتماعية المستندة إلى المبادئ الديمقراطية , وثقافة التسامح وقبول الآخر.

سابعاً- تحديد الوسائل التعليمية:

يتطلب المنهج المطور منظومة من الوسائل والتقنيات التعليمية التي تساعد كلاً من المعلمين والمتعلمين على تحقيق أهداف المنهج , فقد تدخل موضوعات جديدة على المنهج المطور تستدعي استخدام مصورات أو أفلام أو تسجيلات أو أقراص مدمجة أو بطاقات ولوحات جديدة تساهم في تسهيل تعليمها وتعلمها , وهذا ما يتطلب توفير الأجهزة التقنية الضرورية لبعض المواد التعليمية , كأجهزة العرض الثابتة والمتحركة , والبرامج والأفلام التعليمية , والشافات وغيرها . إن تجاهل مثل هذه الوسائل والأجهزة والتقنيات لا يعطي مصداقية لعمليات تقويم المنهج المطور؛ ولذلك فإن توفيرها بين أيدي المتعلمين والمعلمين والمشرفين التربويين الذين يشاركون في تطبيق المنهج المطور ومتابعته وتقويمه أمر بالغ الأهمية , ولا غرو في ذلك , فالوسائل والأجهزة والتقنيات التعليمية مكون لا يقل أهمية عن سائر مكونات المنهج الحديث .

ثامناً- اختيار أساليب التقويم:

في هذه الخطوة يتم تحديد أساليب تقويم تعلم المتعلمين , وما أحدثه المنهج المطور من تعديل في سلوكهم؛ ويندرج ضمن تلك الأساليب أساليب تقويم التحصيل الدراسي , وأساليب تقويم النمو الشخصي والانفعالي على أن تتوافر في تلك الأساليب المواصفات العلمية من مثل الارتباط بالأهداف ,

والاستمرار , والوضوح , والصدق , والثبات , والموضوعية , والشمول , والاقتصاد في الوقت والتكلفة والجهد , وغير ذلك من مواصفات.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تنوع أساليب الاختبارات التحصيلية , كالاختبارات الشفوية , والكتابية (موضوعية وشبه موضوعية ومقالية) إضافة إلى الاختبارات العملية , وأساليب تقويم الجانب الشخصي والانفعالي للمتعلّم كالملاحظة والمقابلة والاستفتاء , وغيرها .

تاسعاً - التهيئة لتجريب المنهج المطور:

وتكون التهيئة من خلال صدور قرارات وزارية بتحديد نسبة المحافظات والمدارس التجريبية في كل محافظة وتسميتها , وتشكيل اللجان المركزية والفرعية المشرفة على التجريب , وإقامة دورات تدريبية مركزية للمشرفين التربويين حول المنهج المطور , وتكليف هؤلاء المشرفين الذين اتبعوا الدورات المركزية بتنفيذ دورات تدريبية للمعلمين الذين سينفذون المنهج المطور في المدارس التجريبية , كما تتضمن القرارات تشكيل لجان تأليف مقررات المنهج المطور. وما يلحق بها من مواد تعليمية وأدلة معلمين (بشكل تجريبي) , وتشرع تلك اللجان بتأليف كتب التلميذ والمواد التعليمية وأدلة المعلمين , على أن يتم التأكد من تغطية المعلومات والحقائق والمفاهيم والتعميمات والنظريات المتضمنة فيها مختلف الأهداف , ومناسبتها للأوقات المقررة لتدريسها , واتساقها بالمصادقية , والصحة العلمية , والحدثة , والسلامة اللغوية , وسهولة الأسلوب , وجمال الخط , ومناسبة حجمه للفئة المستهدفة من المتعلمين , وجاذبية ألوانه , وغناه بالصور والرسوم والجداول الإيضاحية . هذا بالإضافة إلى توفير المناخ النفسي للعناصر البشرية التي ستشارك في التجريب , لإظهار قدر عال من الحماسة والشعور بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية في أثناء تنفيذ التجريب , ويدخل ضمن هذه المرحلة تهيئة البيئة المادية المناسبة لتجريب المنهج المطور , كتهيئة المعامل والورش ومختبرات اللغة , ومستلزماتها الضرورية .

عاشرأ - تجريب المنهج المطور:

تهدف عملية تجريب المنهج المطور إلى:

- التأكد من توافر الشروط والمعايير المحددة لكل من المحتوى والخبرات والطرائق والوسائل والكتب والمواد التعليمية , واتساقها مع الأهداف المحددة للمنهج .
- التعرف إلى المشكلات والعوائق التي تواجه المنهج المطور لتذليلها قبل التنفيذ .
- التأكد من امتلاك المعلمين والمشرفين الكفايات الأكاديمية والتربوية التي تكفل تحقيق أهداف المنهج المطور .

ويمرّ تجريب المنهج بجملة من الخطوات , لعل أهمّها:

- وضع الخطة الإجرائية لتنفيذ عملية التجريب وفق الشروط العلمية المعروفة , متضمنة استصدار القرارات , وتشكيل اللجان المركزية والفرعية للإشراف على العملية ومتابعتها .

- اختيار عينة التجريب بحيث تكون ممثلة للمجتمع الأصليّ تحديد وفق عدّة متغيّرات (ريف , مدينة) , (مدارس ذكور , مدارس إناث , مدارس مختلطة) , (مدارس رسمية , مدارس أهليّة) (بناء مدرسي حكوميّ , بناء مدرسيّ مستأجر) , (مدارس ذات دوام كامل , مدارس ذات دوام نصفيّ , أو ثلاثي) وغير ذلك من المتغيّرات الممثلة للواقع .
- إعداد الأدوات والاختبارات والمقاييس المختلفة الضرورية لتقويم عمليّة التجريب وفق الشروط العلميّة السليمة.
- توفير المستلزمات الضرورية للتجريب كالكتب التجريبية , وأدلة المعلمين , والموادّ التعليميّة والوسائل , وتوفير البيئة الماديّة والبشريّة لنجاح عمليّة التجريب.
- تطبيق التجريب في المدارس التجريبية وفق الشروط التجريبية الموضوعية , والعمل على استبعاد مختلف العوامل والمتغيّرات التي يمكن أن تتدخل وتشوّه نتائج التجريب .
- إجراء تحليل شامل لعمليّة التجريب تستخدم فيه مختلف الأساليب العلميّة , وعقد ندوات يشارك فيها معلمو التجريب , ومشرفوهم , وعينة من أولياء الأمور وتلاميذ المدارس التجريبية , ووسائل الإعلام , والمهتمّون بالعمليّة التربويّة في الجامعات ومراكز البحث ; لمناقشة نتائج التجريب , وتشخيص الصعوبات , وتحديد أوجه القصور في مختلف جوانب المنهج التجريبيّ , وتلافيها استعداداً لمرحلة تنفيذ المنهج المطوّر وتعميمه.
- يمكن إعادة تجريب المنهج المطوّر ثانية , وثالثة ; لتخليصه من الشوائب , والوصول به أعلى درجة من الكفاية الداخليّة والخارجيّة.

حادي عشر - الاستعداد لتعميم المنهج المطوّر:

- ليس من الحكمة التسرّع في تنفيذ المنهج المطوّر , إذ لا بدّ من الاستعداد لهذا التنفيذ , وقد تستغرق هذه الاستعدادات سنة أو سنتين أو أكثر . ومن الاستعدادات لتنفيذ المنهج المطوّر القيام بما يأتي :
- توفير الميزانيّة اللازمة لذلك .
 - إنجاز الكتب الدراسيّة (كتب التلميذ , كتاب المعلم , كتب النشاط , المنشورات) .
 - تجهيز المدارس بما يلزم من معامل وأجهزة وأدوات .
 - اتّباع المعلمين دورات تدريبيّة ليصبحوا قادرين على تنفيذ المنهج الجديد , واستخدام الطرائق والوسائل والأجهزة التعليميّة الحديثة , وما يناسبها من وسائل التقويم .
 - اتّباع الموجهين والمشرفين دورات تدريبيّة لمعرفة الطرائق والوسائل لحديثة في الإشراف والتوجيه والإرشاد , تبعاً للمنهج المقترح .
 - تهيئة التلاميذ وأولياء الأمور وأفراد المجتمع ; بعقد ندوات ومؤتمرات لإقناعهم بضرورة وأهميّة التطوير للمناهج .

- إعداد الوسائل المتنوعة والمختلفة الضرورية لعملية متابعة المنهج المقترح وتقويمه " 9 .

ثاني عشر - تعميم المنهج المطور:

بعد الانتهاء من الاستعداد لتعميم المنهج المطور , تصدر القرارات المتعلقة بتعميم المنهج , محدّدة موعد بدء تعميمه على مختلف مدارس الدولة , وتنشر هذه القرارات عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية , وعادة ما يكون بدء العمل في المنهج المطور في بداية العام الدراسي .

ثالث عشر - تقويم المنهج المطور:

لا يعني تعميم المنهج المطور الانتهاء من العمل , وإنما يعني بدء مرحلة جديدة من المتابعة والتقويم ; حيث يعدّ منهجاً قائماً يحتاج إلى كشف ثغراته وأوجه قصوره , استعداداً لعملية تطوير جديدة , فعملية تطوير المنهج لا تتوقّف , وإنما هي عملية مستمرة متجدّدة تجدد الحياة .

9 - مها بنت محمد العجمي (2005) : المناهج الدراسية , مرجع سابق , ص 364-365 مع بعض التصرف .

واقع تطوير مناهج التعليم العام في اليمن:

مقدمة

يُنظر إلى المناهج التعليمية عادة بأنها تمثل إلى حد ما، العمود الفقري للتربية، وأحد أهم المحاور الرئيسية للعملية التعليمية، ومن أهم الوسائل الحديثة المستخدمة لترجمة جميع عناصر المناهج وأسسها، ترجمة موضوعية على نحو موجه وهادف، يسير باتفاق مع ديناميكية التطور والنماء المعرفي لإبداعات الإنسان ونشاطه المتجدد على الدوام، ويحقق مطالب النمو الشامل للنشء الجديد، بما يتفق والتغيرات المتوقعة في المجتمعات، والتطور لوسائل إنتاجها، تبعاً لتغيرات البيئة، والثقافة، والعلم، والحياة بشكل عام.

لذا؛ احتلت المناهج التعليمية مركز الصدارة من الاهتمام لدى العديد من الأنظمة التعليمية، وبدرجة أصبحت المناهج التعليمية لدى معظم دول العالم الثالث، أحد أهم مصادر المعرفة - ما لم تكن الوحيدة - للطلاب، ومرجعاً هاماً للمعلمين وأولياء الأمور، وللمختصين والباحثين، والقائمين على الإشراف والمتابعة والتقويم للعملية التعليمية والتربوية، الأمر الذي حدا بالأنظمة التربوية التعليمية - نظراً لهذه الأهمية - إلى إعادة النظر في مناهجها التعليمية بين فترة وأخرى؛ لتكون ترجمة موضوعية واعية وهادفة لفلسفتها وسياساتها التعليمية، وأهدافها التربوية، في ضوء مجمل الحقائق الموضوعية للتطورات.

وعلى هذا الأساس من التصور لدور وأهمية المناهج التعليمية فإن تجربة اليمن الحديثة بهذا الشأن توصف كما أشار (عقيل، 2005م) بأنها لا تختلف بشكل عام عن الكثير من التجارب لدول العالم الثالث، والتي نشأت في الأصل على خلفية المحاكات أو النقل الآلي، أو التقليد لأنماط تجارب النظم التعليمية الحديثة، وذلك على أمل أن تؤدي تلك النظم التعليمية المستعارة الدور الذي حققته في بلدانها الأصلية من نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

وبهذا الصدد أشار (الذيفاني، 1994م) إلى أن تجربة اليمن بشطريه - سابقاً - منذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضي اقتصر على الوقوف عند حد الاستهلاك لتجارب الآخرين، حيث استعار الشطر الشمالي من اليمن (الجمهورية العربية اليمنية - سابقاً) التجربة المصرية في كل مجالات الحياة ومناحيها ومناشطها، وسارت المسيرة التعليمية بكافة عناصرها، بما في ذلك المناهج التعليمية على هدى المسيرة المصرية، في حين خضع النظام في الشطر الجنوبي من اليمن (جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية - سابقاً) بجميع مؤسساته التربوية للإشراف الألماني المباشر (ألمانيا الديمقراطية - سابقاً) إعداداً وتوجيهات، وتقويماً، ومساراً، وتجربة.

وعلى ذلك يمكن القول عن تجربتي اليمن في مجال المناهج التعليمية في شطري اليمن - سابقاً - بمستوى واحد، لأن الفرق بين التجربتين كان كبيراً، والبون شاسعاً، نتيجة للاختلاف الواضح في طبيعة النظامين، حيث كانا على طرفي نقيض في الاتجاهات، والغابات، والأهداف، وكلتا التجربتين حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، لم تأخذا في الاعتبار، وخصوصية المجتمع اليمني، والتغيرات المتوقعة فيه، وما يمكن قوله عن تجربتي اليمن في مجال المناهج بأنها لم تكن يمنية النشأة والنماء والتطور، ولكنها بشكل عام، لا تختلف في ملامحها الكبرى عن تجارب العديد من الدول العربية، في تعاطيها مع المناهج التعليمية والقضايا الحضارية، والقومية، والإسلامية والثقافية، بكافة أبعادها، وتنوعها العالمي (عقيل، 2005م).

أما فيما يتعلق بخصوصية التجربة اليمنية، في مجال المناهج التعليمية، فإن الورقة الحالية تحاول تقديم تصور موجز واضح المعالم والأبعاد، في إطار ثلاثة محاور رئيسية، غايتها في المحور الأول، تناول البعد التاريخي لمعالم التجربة اليمنية في مجال المناهج التعليمية خلال الفترة (1962-1989م) لمرحلة ما قبل قيام الوحدة اليمنية، بينما المحور الثاني سيخصص للوقوف على عمليات ومخرجات التجربة اليمنية في تطوير المناهج التعليمية خلال الفترة (1990-2006م) لمرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية، في حين تركزا اهتمام المحور الثالث على تقديم تصور موجز عن الاتجاهات المستقبلية لتطوير المناهج التعليمية في الجمهورية اليمنية على النحو الآتي:

أولاً: البعد التاريخي لمعالم التجربة اليمنية خلال الأعوام (1962-1989م):

تتلخص معالم التجربة اليمنية في مجال المناهج التعليمية خلال تلك الفترة، وفق ما أشارت إليه بعض الكتابات والدراسات والبحوث التربوية، الصادرة عن مركزي البحوث والتطوير التربوي، في كل من صنعاء وعدن، حيث أشار (الشهاري، 1978م)، إلى أن إنتاج الكتاب المدرسي في الشطر الشمالي من اليمن - سابقاً - تمثل بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: اقتضت مهام التجربة اليمنية، على الوقوف عند الاستهلاك لتجارب الآخرين اكتفاءً باستيراد الكتب المدرسية بالكامل من جمهورية مصر العربية وجزئياً من الجمهورية العراقية (جمهورية العراق - حالياً) حتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي.

المرحلة الثانية: اقتضت مهام التجربة اليمنية، في التأليف، أو ما أسمى آنذاك، بـ (يمنة الكتاب المدرسي محلياً) اعتماداً على الخبرات الشخصية، لخبراء وزارة التربية، وطبائعه خارجياً، وبتنويل محلي أو خارجي على شكل معونات من الدول العربية، حتى منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي.

المرحلة الثالثة: اقتصر مهام التجربة اليمنية، على تأليف الكتاب المدرسي محلياً بالاستعانة ببعض الخبراء العرب وطباعته خارجياً بتمويل محلي، وجزئياً في داخل اليمن لمنهجين تعليميين، مختلفين فلسفة وأهدافاً أحدهما لطلاب التعليم العام، والآخر لطلاب المعاهد العلمية (الدينية)، والقيام بين فترة وأخرى بالحذف أو الإضافة، بينما خضع النظام في الشطر الجنوبي من اليمن - سابقاً - للإشراف الألماني المباشر (ألمانيا الديمقراطية - سابقاً) إعداداً، وتوجيهاً، وتقويماً، ومساراً، وتجربة حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وقفة تقييمية للتجربة اليمنية خلال الأعوام (62-1989م):

تأسيساً على ما سبق تؤكد العديد من الدراسات والبحوث، المعنية بتلك الفترة، على أن التجربة اليمنية في مجال المناهج التعليمية تمثلت بالعديد من الأدوار، أهمها:

١- الوقوف عند حد الاستهلاك لتجارب الآخرين، على نحو أدى إلى إضافة الكثير من الاختلالات، وبروز العديد من الأخطاء في العملية التعليمية بشكل عام، بحيث أصبحت غير فعالة، نظراً لعدم صلتها أو ارتباطها بالبيئة المحلية والواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لليمن (المطلس، 1995م).

٢- يمنية جميع الكتب المدرسية، إلا أن هذا الإنجاز شابه القصور والأخطاء، نظراً لقلة خبرة المؤلفين، واعتمادها على النقل الآلي، وترجمات حرفية، والاكتفاء بالتقليد، ومحاكات الأنماط، والقيام بين فترة وأخرى بالحذف أو الإضافة دون إحداث أي تغيير أو تعديل في أهداف المناهج أو مضامينها أو اتجاهاتها (المخلافي، 1993م) ومن ثم تقريرها على الطلاب دون إخضاعها للدراسة والتجريب والتقويم.

وفيما يتعلق بالنظرة التقييمية للتجربة اليمنية في مجال المناهج التعليمية خلال الفترة المشار إليها بما يحسب لها وعليها فيمكن إيجازها بالنقاط التالية:

(أ) الجوانب الإيجابية للتجربة اليمنية:

تمثلت الجوانب الإيجابية للتجربة اليمنية في مجال المناهج خلال تلك الفترة بالعديد من الظواهر أهمها:

- ١- تأثرها بالبُعد القومي للثقافة العربية والإسلامية.
- ٢- تأثرها بطبيعة النظام السياسي القائم حينها، وقضايا المجتمع المحلي (اليمنية) تُعد من أبرز المحددات الرئيسة لماهية النظام التربوي والتعليمي في اليمن، ومن أهم الموجهات الرئيسة للسياسة التربوية والتعليمية، بما في ذلك المناهج التعليمية، في تلك الحقبة من الزمن، لتاريخ اليمن.

(ب) الجوانب السلبية للتجربة اليمنية:

تمثلت الجوانب السلبية للتجربة اليمنية في مجال المناهج خلال هذه الفترة بالعديد من الظواهر أهمها:

- ١- ظهور المناهج التعليمية التي أنجزت يمينياً بمستوى متدني، من حيث مواضيعها، واضطراب عناصرها وتناقضها وضعف جوانبها العلمية، واللغوية، والفنية، لكونها كانت عبارة عن موضوعات منقولة من الكتب السابقة بسلبياتها وأخطائها. (المخلافي، 1992م).
- ٢- الإبقاء على الكتب دون إحداث أي تغيير أو تعديل في مضامينها وأهدافها، فيما عدا القيام بين فترة وأخرى بالحذف أو الإضافة، حتى نهاية عقد الثمانينات، وبدرجة أصبحت معها المناهج التعليمية لا تشير إلى الأفكار المطورة على المدى البعيد، والمعبر عنها بلغة ميتة. (المطلس، 1995م) بالنسبة لمناهج الشطر الشمالي من اليمن. كما أن الحال في الشطر الجنوبي من اليمن - سابقاً - لم يكن في اتجاه يرضي النظام والخبراء الألمان، ولذلك عقد أكثر من مؤتمر لمناقشة وضع المناهج التعليمية، وسبل تطويرها؛ لتكون أكثر ارتباطاً بمتطلبات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتطورات العلم، والتكنولوجيا، مع التأكيد على أهمية تنمية التفكير العلمي، والإبداع، وقدرات التعلم الذاتي لدى التلاميذ، وتطوير مشاعر النشء بالإنسانية والمسؤولية، والالتزام، والانضباط، وتقوية إرادة التطوير والتغيير، وحب العمل (مركز البحوث، 1987م).
- ٣- تعدد المناهج التعليمية، ذات الاختلاف فلسفة وأهدافاً، خلال تلك الفترة لطلاب التعليم العام في شطري اليمن - سابقاً - مع وجود منهجاً دراسياً آخرأ خاصاً بالمعاهد العلمية (الدينية) لكافة صفوف مراحل التعلم العام (1-6، 7-9، 10-12) في الشطر الشمالي من اليمن.

ثانياً: معالم التجربة اليمنية في تطوير المناهج التعليمية خلال الأعوام (1990-2006م):

مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، شهدت اليمن حدثاً تاريخياً هاماً تمثل بإعادة وحدة اليمن في 22 مايو عام 1990م، وما أدى إليه ذلك من تغير، في حياة المجتمع اليمني، وظهور وضع جديد يختلف كثيراً عن الوضع السابق، وميلاد دولة واحدة (بمساحة وحدود وسكان) محل دولتين، ونظام سياسي واقتصادي وثقافي موحد، محل نظامين مختلفين في العديد من الجوانب، وما صاحب ذلك من إجراءات، لإعادة تشكيل السلم التعليمي بصورته الجديدة (9+3) أو بمعنى آخر ظهور دولة جديدة بنظام ودستور، وقوانين، وبمؤسسات جديدة، على نحو أدى إلى وضع الحكومة اليمنية، أمام تحديات حقيقية، في كافة المجالات، وارتفاع المهام الموضوعة أمام وزارة التربية والتعليم، لتأدية رسالتها التربوية والتعليمية، برؤية منهجية تتطلب مراعاة أبعاد مستجدات الواقع المحلي وخياراته الديمقراطية، والاقتصادية، المتمثلة بالتعددية السياسية،

والأخذ بنظام السوق الحر. وكل ما يتعلق بطبيعة نشأة وتطور النظام التربوي في اليمن حتى قيام الوحدة، وما يتصل بالتطورات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية، التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين، على المستوى العربي، والإسلامي، والدولي من جهة، وكل ما يتعلق بالعمولة والنظام الدولي الجديد من جهة أخرى الذي وضع بدوره جميع دول العالم، دون استثناء، أمام تحديات حقيقية، ترفض التقوقع والانكفاء على الذات، وتستوجب الانفتاح على العالم، وبدرجة أقل ما يقال عنها أنها طالت كافة مناحي الحياة، وألغت حاجز الزمان والمكان، محولة بذلك العالم إلى قرية صغيرة، تتداخل فيها الثقافات والأيدولوجيات بكل ما فيها من عناصر ومكونات، ما يقدم المبررات الكافية، ليس لتطوير المناهج التعليمية فحسب، بل لإحداث ثورة تربوية جذرية شاملة.

للتلك الأسباب والعوامل وغيرها، كان لابد من إيجاد إطار وطني لتوجيه كل هذه المدخلات المتعددة، صوب غايات مشتركة، وإن اختلفت الأزمنة والأفراد، والمجالات، والأساليب، وذلك وفق ضرورة المرونة والتنوع التي تتطلبها عصرنا سريع الحركة، وعالمنا المتغير كل يوم.

➤ آلية توحيد المناهج التعليمية وتطويرها في اليمن:

على إثر إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م، اتخذت وزارة التربية والتعليم وبمشاركة وكالة التنمية الدولية، ومركز البحوث والتطوير التربوي، العديد من الخطوات، والإجراءات، والفعاليات، والأنشطة في مجال توحيد وتطوير المناهج التعليمية في اليمن، أهمها:

أ) معالجة الموروث السابق لنظامي التعليم في اليمن، وذلك من خلال إعداد البرامج والخطط اللازمة، لتوحيد الكتب المدرسية، وفقاً لمرحلتين، على نحو ما ذكر لـدى (عقيل، 1994م) هما:

المرحلة الأولى: المحددة بالفترة (9-11/1990م) والتي تركزت الجهود خلال هذه الفترة على المسح وتشذيب الكتب المدرسية المقررة - سابقاً - قبل الوحدة، لغرض التخلص من بعض الجوانب، وعناصر التشطير الهامة والمباشرة غير المناسبة، لوضع اليمن ما بعد قيام الوحدة.

المرحلة الثانية: المحددة بالفترة (11/1990م - 1/1/1991م) والتي تركزت الجهود خلال هذه الفترة على التوحيد (التوفيق والدمج) لأكثر عدد ممكن من المقررات والكتب المدرسية، القابلة للتوحيد، بما لا يخل بنسقها العام، وبنيتها العلمية، وإعدادها للطباعة، وتعميم تدريسها في عموم محافظات الجمهورية اليمنية.

وتلي هاتين المرحلتين مرحلة أخرى ذات طابع مختلف سنشير إليها لاحقاً.

■ وقفة تقييمية لعملية التوحيد والدمج للمناهج التعليمية:

أشار (الرازحي، 1992م) إلى أن عملية توحيد الكتب المدرسية، كانت لا تعني وضع أهداف، ومفردات وعناصر جديدة للمنهج، وإنما اقتصر على عملية الجمع، والتوفيق بين مكونات

الكتب المدرسية للنظاميين في الشمال والجنوب، وإجراء بعض التعديلات الضرورية، وفقاً لرؤية اجتهادية (المخلافي، 1991م) بعيدة عن أي عمل منظم أو تشريعي، بحجة الضرورة الملحة للإسراع في توحيد التعليم والمناهج المدرسية لتكون حلاً وسطاً لنظامي التعليم السابق في اليمن، بل غاب عنها كما أشار (المسوري، 2001م)، كل توجيه علمي أو موضوعي لتحديد الأسس والمنطلقات العامة العلمية والتربوية والوطنية.

علاوة على ذلك فإن نتائج عملية التوحيد والدمج بين عناصر ومكونات ثلاثة مناهج تعليمية مختلفة لا يمكن اعتمادها كأساس للحكم على نجاح الوزارة، في رفع جودة التعليم، وتحسين نوعيته فيما إذا أخذ في الاعتبار اتجاهات التجديد التربوي الإقليمية والدولية، ومعطيات ثورة المعلومات، وتقنيات تكنولوجيا التعليم المعاصرة، والتغيرات الهائلة في كافة المجالات والموازن الدولية.

وعلى أية حال مهما يكن من أمر المخرجات التي أسفرت عنها عملية التوحيد والدمج للمناهج التعليمية خلال الفترة الانتقالية لدولة الوحدة (1990-1994م) فإن أبرز إيجابيات تلك العملية تتلخص بالنقاط الآتية:

١- تخلص المناهج التعليمية من المفاهيم والقيم ذات التربة التشطيرية، والأفكار التي لا تتفق وثقافة التسامح، والتعصب بما يتنافى مع هوية، وثقافة، ومعتقدات المجتمع اليمني.

٢- محاولة ردم الفجوة القائمة بين أهداف النظاميين التعليميين السابقين، بالاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف التربوية والتعليمية، وبعض الأسس والمنطلقات التي تتناغم إلى حد ما ومعطيات واقع المجتمع اليمني الجديد، المتمثل بخياراته الديمقراطية، والحرية والانفتاح، الواعي على الثقافات العالمية، مع العلم أن السياسة التعليمية في اليمن لم تكن بمعزل ومنأى عن تلك الأحداث والتغيرات الحاصلة في العالم حيث، كانت اليمن شأنها شأن كثير من دول العالم الثالث حاضرة ومشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية، وموقعة على كافة الاتفاقيات ذات الصلة بالتعليم والتنشئة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والطفل، والحريات..... وغيرها.

ولذلك؛ فقد كان الإحساس الرسمي للسياسة التعليمية حينها مقتنعاً بتلك العملية (التوفيق والدمج) كخيار ملائم لمعطيات المرحلة، ولكنه غير راضٍ عنه في الوقت نفسه كخيار استراتيجي، على خلفية المشاركات الرسمية لليمن في مختلف الفعاليات والبرامج والأنشطة والاتفاقيات المنظمة من قبل العديد من الهيئات والمنظمات والمراكز الإقليمية والدولية، في إطار أوجه التعاون والتبادل الثقافي والعلمي، والتكنولوجي، والتربوي بين الدول؛ والتي شكلت بدورها قنوات ملحة، وضرورات موضوعية تجاه الحاجة إلى تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى إحداث نقالات

نوعية قادرة على استيعاب معطيات الفكر الإنساني، المعبر عن مختلف القضايا المثارة، في شتى ميادين الحياة الاجتماعية، والثقافية، والأيدولوجية... وغيرها. على نحو يمكن مناهج التعليم العام من مساهمة المستجديات المتنوعة، بتنوع مجالات الحضارات الإنسانية والتفاعل معها على الصعيد المحلي، والإقليمي، والدولي، في إطار العلاقة المتفاعلة بين القضايا المثارة على مختلف تلك الأصعدة من جهة، وحاجة السياسة التعليمية في اليمن إلى نظام تربوي تعليمي متطور، بحجم التطور المطلوب للتفاعل، مع كافة المتغيرات.

أما المرحلة الثالثة: المحددة بالفترة (92/93-97/98م) تُعد من الناحية النظرية جوهر عملية التوحيد والتطوير للمناهج التعليمية في اليمن، في ضوء وثيقة المنطلقات العامة لتطوير مناهج التعليم العام، في الجمهورية اليمنية، التي تم إعدادها، خلال السنوات الأخيرة، من عقد الثمانينات - قبل الوحدة - والصادرة عن وزارة التربية عام 1990م، إلا أن هذه المرحلة لم تستمر، على النحو المخطط لها، نظراً للظروف السياسية المستجدة، والحرب الأهلية التي عاشتها اليمن في صيف (1994م) وما ترتب عنها من صرف الاهتمام عن التعليم، وتنفيذ الخطط والبرامج، على النحو المخطط لها.

ب) تطوير المناهج التعليمية في اليمن:

على إثر استقرار الوضع السياسي في اليمن، بدأت عدد من الخطوات والجهود من قبل وزارة التربية والتعليم ومركز البحوث والتطوير التربوي، وبمشاركة وكالة التنمية الدولية باتجاه تحديد البداية الحقيقية لعملية التطوير، وكيفية تنفيذها في ضوء وثيقة الأسس والمنطلقات العامة لتطوير مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، بدءاً بوضع العديد من التساؤلات ذات الاهتمام بتحديد البداية الحقيقية لعملية تطوير المناهج التعليمية تمثلت أهمها بالتساؤلات الآتية:

هل البداية من المفردات والأسس المتوافرة عنها في محتوى المناهج التعليمية لمرحلة ما قبل قيام الوحدة أو الموحدة منها بعد الوحدة؟ أم الانطلاق من أهداف المواد؟ أم هناك وسائل أخرى أكثر جدوى يمكن الاستفادة منها، والاسترشاد بها، في عملية التطوير؟ للخروج بالمناهج التعليمية من عملية التخبط والعشوائية التي خضعت سابقاً لقيود الخبرات الشخصية، وإشكالية الإبداع والاتباع، والتجديد والتحديد، أو الجذرية والتوفيقية، والبحث عن الهوية للمرحلة الجديدة. ولتوفير جملة من الشروط الموضوعية، التي تتحدد بها ملامح التطوير النوعي المنشود للمناهج التعليمية في اليمن وغاياته، وتأسيس قاعدة منهجية، يمكن الاعتماد عليها في التعرف على الواقع ودلالاته، وتفهم التطورات الحاصلة في المناهج التعليمية، وتفسير حقائقها في إطارها الكلي، تم وضع التساؤلات السابقة وغيرها في الاعتبار، للحكم على مدى صلاحية ما هو قائم من المناهج التعليمية لتكون الأساس المنهجي والنموذجي القابل للتعديل والتطوير والتحديث.

وبإخضاع المناهج التعليمية الموحدة للدراسة والتحليل واكتشاف سلسلة من الاختلالات والتعثرات، في بنيتها، ونوعيتها، وأهدافها، للأسباب السالفة الذكر - ما دفع الجهات المختصة لاتخاذ القرار بإجراء عملية التغيير للمناهج التعليمية، في ضوء مجمل الحقائق الموضوعية للتطورات، التي حظيت بها المناهج المثيلة لها، في دول مختلفة من العالم، بما في ذلك الاتجاهات المعاصرة لمشاريع التطوير في الوطن العربي، بدءاً بـ مواد العلوم والرياضيات، واللغة الإنجليزية، والتي أعتد لها سلسلة جديدة (الهلال) لتدريس اللغة الإنجليزية ثم تلاها بقية المواد.

➤ موجّهات التطوير للمناهج التعليمية:

على إثر التوجه لمعالجة نتائج الفترة الانتقالية لدولة الوحدة، وخلفية التزاماتها بنتائج مؤتمرات (نيروبي، وجومتان/ تايلاند، والقاهرة) - تبنت السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية صيغة التعليم الأساسي Education Basic كمدخل جديد فرضته اتجاهات التجديد التربوي المعاصرة، لإصلاح قاعدة النظام التربوي والتعليمي، والتي تزامن الأخذ بها مع عدد من البرامج التطويرية مثل: برنامج التعليم للجميع، Education for All، وبرنامج التعليم الكوني Global Education، ورفع مستوى التعاون التربوي بين اليمن وعدد من الهيئات والمنظمات الدولية مثل: اليونيسكو UNDP، والمشروع الألماني giz، وبرنامج الإنماء التربوي US-E.D.C وكذلك مشروع الأמידست ومشروع التربية السكانية، وبرنامج اليونيسيف UNCEF للطفولة إلى غير ذلك من المشاريع والبرامج المساندة لعملية التجديد التربوي في مناهج التعليم العام المطورة.

وفي إطار التعاون بين اليمن، والجهات المانحة عقدت العديد من الورش التدريبية، للكوادر الوطنية المعوّلة عليها تطوير مناهج التعليم عموماً. من خلال تبني مشروع الأמידست AMIDEAST (1994-92م)، تطوير مناهج الحلقة الأولى (1-3) من التعليم الأساسي بمشاركة مركز البحوث والتطوير التربوي وبمساعدة خبراء من الأردن الشقيق وفق مقترح التعليم القائم على النتائج، ليشكل بذلك الأساس الذي سارت عليه المشاريع الأخرى في عملية التطوير، وتولى مشروع الإنماء التربوي التابع لوكالة التنمية الأمريكية E.D.C تطوير مناهج الحلقة الثانية (4-6) من التعليم الأساسي (97-1999م) على نفس المنوال.

وفي إطار التنسيق بين قطاع المناهج بالوزارة ومركز البحوث والتطوير التربوي تم استكمال تطوير مناهج الحلقة الثالثة (7-9)، من التعليم الأساسي، ومناهج التعليم الثانوي العام خلال الفترة 2000-2004م، في ضوء وثيقة الأسس والمنطلقات العامة لتطوير مناهج التعليم العام، المعدة في الأصل، على خلفية البرامج والتجديدات والتغيرات ذات الصلة بالتعليم بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية، خاصة ما يتعلق منها بالقضايا الفكرية والقيمية والثقافية التي

تكرس قيم التسامح، والعدالة، والمساواة، والسلم العالمي بين المجتمعات الإنسانية، وترسيخ مبدأ التعاون العلمي والثقافي والتكنولوجي بين الشعوب.
وعلى ذلك يمكن القول إن موجهاً التطوير للمناهج التعليمية في اليمن تمثلت بالعديد من المصادر، أهمها:

١. التشريعات والقوانين التعليمية.
 ٢. وثيقة المنطلقات العامة لتطوير مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، بأبعادها الفلسفية والقومية والإسلامية والإنسانية والحضارية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتعليمية والتربوية.
 ٣. الاتجاهات المعاصرة لمشاريع التطوير للمناهج التعليمية في الوطن العربي.
 ٤. عدد من المناهج التعليمية (تربية إسلامية + القرآن وعلومه، اللغة العربية وآدابها) لدول مثيلة لواقع اليمن (عربية وإسلامية).
 ٥. عدد من المناهج التعليمية في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضيات لدول مثيلة لواقع اليمن.
 ٦. تقديرات المعنيين والمختصين وخبراء المناهج التعليمية.
- ثم بدأت عملية التطوير للمرحلة الثالثة من عام (2012 - 2021) بدعم من برنامج الشراكة العالمية للتعليم، وتمويل حكومي.

➤ إجراءات التطوير والتقييم للمناهج التعليمية:

تمثلت إجراءات التطوير للمناهج التعليمية بتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات أهمها:

- ١- إجراء دراسات مسحية، لمفردات عدد من الكتب المدرسية، لعدد من الدول العربية والأجنبية، المثيلة لواقع اليمن، حسب مجالات اهتمامها وموضوعاتها ومستوياتها الدراسية، لغرض المقارنة والتعرف على ملامحها الكبرى المشتركة، والوقوف على جوانب اتفاقها واختلافها.
- ٢- ضمن فعاليات وأنشطة مشروع تطوير مناهج العلوم والرياضيات للصفوف (7-12) من التعليم العام، تم عقد حلقات نقاش مع المعلمين والمشرفين والتربويين، وكواد الإدارة التعليمية، في جميع محافظات الجمهورية خلال الفترة (9-12/1997م) لتقويم عناصر مناهج العلوم، والرياضيات الموحدة، من حيث الأهداف والمحتوى، والوسائل، والأنشطة، وطرق التدريس، وأساليب التقييم المستخدمة في تلك المناهج.
- ٣- إعداد وثائق المنهاج لمختلف المواد موضحة فيها:
▪ خلفية نظرية تضمنت المصادر التي اعتمد عليها في إعداد الوثيقة.

- أهداف المرحلة الدراسية.
 - أهداف الحلقة الدراسية.
 - أهداف المستوى الدراسي.
 - أهداف المواد حسب المرحلة الدراسية، والحلقة الدراسية، والصف.
 - الأهداف التعليمية والتربوية حسب الوحدة الدراسية.
 - مصفوفة المدى والتتابع لمفردات الموضوعات الدراسية في الصفوف الدراسية حسب مجالاتها، وموضوعاتها، ومفرداتها.
 - بعض الملاحظات الهامة حول استراتيجيات تدريس الموضوعات وتقويمها والأنشطة المتعلقة بها.
 - بعض الإرشادات للمؤلفين حول أسلوب عرضها.
- ٤- تكوين فرق التأليف للمناهج التعليمية، وأدلة المعلمين من نخبة من باحثي مركز البحوث والتطوير التربوي، ومختصي المناهج في قطاع التوجيه والمناهج، وأساتذة من الجامعات اليمنية، وبمشاركة المختصين في المواد المتميزين (معلمين + موجهين) من وزارة التربية والتعليم؛ لغرض إعداد المناهج التعليمية، وأدلة المعلمين بصورتها الأولية، في ضوء وثائق المنهاج المعتمدة لكل مادة على حدة.
- ٥- إخضاع المسودات الأولية للتحكيم من قبل نخبة من الخبراء تم اختيارهم من داخل اليمن وخارجه، وفقاً لمواصفات محددة مسبقاً.
- ٦- إجراء التعديلات على النسخ الأولية للمناهج التعليمية، وإخراجها بصورتها النهائية كنسخ تجريبية، وتعميمها تدريجياً على جميع مدارس الجمهورية بدءاً من العام الدراسي 1996/95م للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، وانتهاءً بالعام الدراسي 2004/2003م لطلاب الصف الثالث الثانوي بقسميه العلمي والأدبي.
- ٧- إجراء حلقات نقاش مع عينة من المعلمين والموجهين وأولياء الأمور والتلاميذ في جميع محافظات الجمهورية لتقويم مستوى المناهج التعليمية المطورة لمرحلة التعليم الأساسي.
- ٨- جمع الملاحظات والمقترحات حول المناهج التعليمية الواردة من الميدان وإخضاعها للدراسة والتحليل، ولكترة الملاحظات فقد قسمت إلى نوعين منها ما هو عاجل ومنها ما هو آجل. وإجراء التعديلات على المناهج التعليمية، وأدلة المعلمين، وإخراجها بصورتها المعدلة طبقاً للملاحظات والمقترحات المقررة من قبل مختصي المواد في الإدارة العامة للمناهج، وباحثي مركز البحوث والتطوير التربوي، وموافقة اللجنة العليا للمناهج برئاسة وزير التربية والتعليم.

رافق فترة إعداد المناهج انعقاد الاجتماعات الأسبوعية للجنة العليا للمناهج التي يرأسها وزير التربية وعضوية وكلاء الوزارة، وبحضور رؤساء فرق التأليف لتدارس الإشكالات الطارئة ومناقشة الملاحظات التي ترد من الميدان حول المقررات المطبقة في الميدان.

البرامج التي رافقت عملية التطوير للمناهج التعليمية:

من أبرز البرامج والقوائم ذات الطابع المفاهيمي، التي رافقت عملية التطوير للمناهج التعليمية، وحظيت بنصيب من الحضور داخل الكتب المدرسية ما يأتي:

١- تطوير قائمة بالمفاهيم والقيم المجسدة لاتفاقية حقوق الطفل، وتضمنها المناهج التعليمية حال تطويرها.

٢- إعداد قائمة بالمفاهيم والقيم الخاصة بالتربية السكانية لتستوعب القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي (الجنس) والأمومة والتنمية البشرية، والقضايا البيئية... الخ.

٣- قائمة المفاهيم والقيم الصحية الغذائية، والمهارات الحياتية، وقيم المواطنة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أبرز الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم، مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي بشأن استكمال توحيد التعليم في نطاق دمج التعليم الديني (المعاهد العلمية) بالتعليم العام، ما يؤكد على صدق التوجهات الرسمية تجاه التعاطي مع متغيرات العصر، والانفتاح الواعي على مختلف القضايا الثقافية، والتنوع الحضاري بأبعاده المختلفة. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، شرعت وزارة التربية والتعليم في التعامل الجاد والشامل مع قضايا التعليم، وذلك من خلال انتهاز أسلوب التخطيط الاستراتيجي الشامل للتعليم، الذي كان من أبرز مؤشرات:

١- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، والقائمة على أساس دراسة الواقع، واقتراح عدد من البرامج والخطط التنفيذية طالت كل عنصر ومكون من مكونات وعناصر قاعدة النظام التربوي التعليمي بمدخلاته، وعملياته، ومخرجاته، والتي لا تزال الكثير من برامج هذه الاستراتيجية هدف التنفيذ حتى عام 2015م.

٢- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي، بكل ما فيها من مشاريع وبرامج وأنشطة، تستهدف تطوير التعليم الثانوي وتحسين نوعيته.

٣- ظهور عدد من البرامج لعدد من الهيئات والمنظمات الدولية ذات البعد التوعوي والثقافي، وتنفيذها في عدد من مدارس بعض المحافظات.

علاوة على ذلك؛ فقد قامت وزارة التربية والتعليم بالعديد من الفعاليات والأنشطة، أهمها:

١. عقد ورش تدريبية لمختصي المناهج والموجهين والمعلمين للتعريف بالقانون الدولي الإنساني.

٢. التوسع التدريجي في تنفيذ الوحدات النمطية للتعريف بالقانون الدولي الإنساني وتدريبها على التلاميذ في مدارس بعض المحافظات.
٣. تنفيذ برنامج التربية الصحية والغذائية في مدارس بعض مديريات المحافظات بالتعاون والتنسيق بين الـ (giz) ومكاتب التربية والمجالس المحلية في المديريات.
٤. التوسع التدريجي في تنفيذ برنامج المشاركة المجتمعية في التعليم في بعض محافظات الجمهورية.
٥. رفع مستوى التعاون والتنسيق الإقليمي بين الجانب الحكومي اليمني، والجانب الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ عدد كبير من برامج الخطة المشتركة لمكتب التربية العربي لدول الخليج.
٦. تنفيذ عدد من الدراسات والبرامج المتعلقة بتعليم الإناث واستحداث قطاع خاص بتعليم الإناث بغية تقليص الفجوة في معدلات الالتحاق والاستيعاب الناتجة بين الذكور والإناث ريفاً وحضراً.
٧. تشجيع سبل الاستثمار في التعليم بعد صدور القانون الخاص بالتعليم الأهلي والخاص (الأجنبي) مع ما يوفره من مرونة في اختيار محتويات بعض المواد الدراسية.

وقفة تقييمية لمخرجات عملية التطوير:

- مهما يكن من أمر المخرجات التي أسفرت عنها عملية التطوير للمناهج التعليمية بالجمهورية اليمنية فما زالت بحاجة إلى التقييم المتأني الشامل في ضوء كفايات تعليمية أساسية متنوعة أو محكات موضوعية معيارية يتحدد في ضوءها حجم ونوع القيم المطلوب استيعابها في كل مادة تعليمية بكل مستوى/ صف دراسي أو حلقة تعليمية، والقيام بدراسة تحليلية لمحتويات تلك الكتب الدراسية بهدف الكشف عن واقع هذه المناهج التعليمية في تجسيد تلك القيم المعيارية المطلوب معالجتها وتضمينها في هذه المحتويات، يتجاوز كل ما من شأنه يثير الشك حول طريقة التعامل مع مختلف المفاهيم والقيم، وتحديد الجرعة التعليمية المطلوبة منها على مستوى المادة، والصف، والحلقة التعليمية، بدلاً من التعامل العشوائي مع معطيات كل مجال هدف التضمين.
- ومع ذلك يمكن القول أن نتائج عملية تطوير مناهج التعليم العام تجاه التعامل مع معظم القضايا المثارة محلياً وإقليمياً ودولياً - سواء أكانت قضايا ثقافية متنوعة أم حضارية مختلفة - تشكل نقلة نوعية مقارنة بما كان عليه حال المناهج التعليمية بمكوناتها واتجاهاتها السابقة لعملية التطوير الحالي لها.
- غير أن أهم ما يؤخذ على نتائج عملية التطوير تجاه التعامل مع أهداف البرامج والمشاريع المشار إليها آنفاً هو الاستهداف العشوائي للمواد الدراسية كوعاء لتضمين المفاهيم والقيم

والاتجاهات، التي يستهدفها كل مشروع بشكل منفصل عن برامج المشروعات الأخرى، الأمر الذي يجعل كافة محتويات كتب العلوم الإنسانية واللغات بصفة خاصة وعاءً تتكرر فيها قيم المجال أو البرنامج الواحد في كل منها.. وهكذا مع بقية البرامج الأخرى، بصورة مستقلة على حساب خصوصيات المادة العلمية ومفاهيمها أو بنيتها المعرفية، على نحو أدى إلى بروز اتجاهات تنتقد طريقة التعامل مع مثل هذه البرامج في المناهج التعليمية، وتطالب بإفراد مساقات أو مواد جديدة تضم مختلف القضايا المثارة أو المستجدات الطارئة كالتربية المدنية على سبيل المثال، أو المهارات الحياتية أو قضايا معاصرة، أو حتى يتم التنسيق بين مختلف الجهات الممولة لمثل هذه البرامج والمشاريع، للعمل على وضع خطة موحدة تشمل كافة الأبعاد المفاهيمية والقيمية الأساسية لكل مشروع أو برنامج بدلالة يتضح معها كل من:

✓ **الجرع التقديرية المطلوب معالجتها في كل: مرحلة تعليمية. * حلقة تعليمية. * مستوى تعليمي. ***

- ✓ **المواد الدراسية (الوعاء) اللازمة لتضمين قيم هذا البرنامج أو ذاك.**
- ✓ **الكتاب الدراسي المستهدف تضمينه تلك القيم والمفاهيم.**
- **كما يؤخذ على البرامج ذات الطابع الدولي الإنساني تسويق الجوانب ذات الطابع القيمي الثقافي والأخلاقي، واحتكار الجانب المعلوماتي ذي الطابع التقني والبنية المعرفية في قضايا التكنولوجيا والتصنيع، والذي يمكن أن تستفيد منه الدول النامية في إحداث التنمية الشاملة ببعديها المادي والروحي معاً لتحقيق الفائدة.**

ثالثاً: مراجعة الكتب خلال الأعوام 2005-2011م:

أشار (الجباري، 2011) في تقريره عن المناهج خلال الفترة 2003 - 2011م الى ان مراجعة وتقييم المناهج المطورة تركز على ازالة ما تحتويه من أخطاء علمية وتنقيحها من الحشو والتكرار وتبسيط الصياغات وتوضيحها وتحديث البيانات ودمج الكتب والادلة ذات الجزأين وحذف الدروس أو نقلها من مستوى الى آخر واستبدال العديد من الصور والرسوم والخرائط واعداد الخطط والبرامج لتنفيذ الأنشطة على المدى الطويل وتطوير ما يمكن تطويره وان نسبة ما تم مراجعته خلال هذه الفترة يصل الى 80% من المناهج المدرسية وفق آلية اعتمدت على تشكيل فرق من الخبراء والمختصين من الجامعات اليمنية ومركز البحوث والتطوير التربوي والمختصين في المناهج والموجهين والمعلمين المتميزين اعتماداً على التقارير الميدانية والتوجيهات الصادرة من التوجيه ورأي الفرق نفسها بالإضافة الى اجراء المسوحات والمقارنات مع العديد من المناهج العربية والاجنبية ومع وثائق المنهاج وادلتها للمعلمين بالإضافة الى تضمين العديد من القيم البيئية والصحية والوطنية (النشيد الوطني) والحقوقية للطفل في اغلفة ومحتوى المواد المناسبة لها.

رابعاً: تطوير المناهج خلال الفترة من (2011 – 2016):

لقد شهد الوضع المتعلق بتأليف وتطوير المناهج الدراسية منعطفاً خطيراً، تمثل في استغلال سيطرة حزب الإصلاح على وزارة التربية والتعليم وتعيين الدكتور/ عبدالرزاق الأشول عن حزب الإصلاح وزيراً للوزارة، فقد قام الوزير بتعيين مدير عام جديد للمناهج، وبدوره قام بسحب المناهج من مركز البحوث والتطوير التربوي الجهة الوحيدة المخولة بتأليف وتطوير المناهج، ونقله إلى مركز الوسائل التعليمية في شارع بغداد، لكي يتسنى لهم القيام بالعديد من التعديلات في فلسفة وسياسة المناهج والكتب الدراسية والتعليم بشكل عام، ولقد تم تطوير عدد من الوثائق المتعلقة بالمناهج في اليمن من أبرزها:

١. وثيقة المنطلقات العامة لمناهج التعليم العام في اليمن.
٢. وثيقة تأليف الكتب الدراسية.
٣. وثيقة الإطار العام لتأليف مناهج التعليم العام في اليمن.
٤. وثيقة الإطار المرجعي للمراحل الدراسية.
٥. وثيقة الإطار المرجعي للمواد الدراسية.
٦. وثيقة الإطار المرجعي للصفوف الدراسية.
٧. تأليف الكتب والأدلة لمادة الرياضيات للصفوف (1-6).
٨. تأليف الكتب والأدلة لمادة العلوم للصفوف (1-6).
٩. تأليف الكتب والأدلة لمادة اللغة العربية للصفوف (1-6).
١٠. تأليف الكتب والأدلة الخاصة بالتعلم الذاتي للصفوف (1-6).

وبعد تعرض اليمن للحرب والعدوان مطلع عام 2015م، قامت المنظمات الداعمة لتأليف المناهج والكتب الدراسية بتوقيف الدعم المقدم منها لتطوير الكتب الدراسية وطباعتها، وهذا تسبب في عجز الوزارة عن الاستمرار بعملية التطوير للكتب الدراسية، سواء الجزء اليسير منها بتمويل من حكومة الوفاق الوطني بصنعاء.

خامساً: الصورة النهائية للمناهج التعليمية في اليمن خلال الفترة (1990 – 2019):

- تأسيساً على ما سبق يلاحظ أن الصورة النهائية للمناهج التعليمية شابها الكثير من الاختلالات أهمها:
١. سلب صلاحيات مركز البحوث والتطوير التربوي كمؤسسة بحثية وعلمية متخصصة في إعداد وتطوير المناهج والكتب الدراسية ونقل صلاحيات تأليف المناهج من المركز إلى مركز الوسائل التعليمية وهذا يعتبر مخالفة لقرار إنشاء المركز ومهامه.
 ٢. كثافة المنهج الدراسي الأمر الذي أدى إلى عدم تدريس الكثير من الموضوعات.
 ٣. عدم مراعاة تناسب المحتوى مع الزمن المخصص لتدريس موضوعاته.

٤. اغفال أهمية ربط أسئلة التقويم في الدروس والوحدات بالأهداف.
٥. هناك اختلاف بين الأهداف والمحتوى من حيث التحديد لنتائج التعلم (مستوى الاداء المطلوب القيام به من قبل الطلاب).
٦. عدم ربط الرياضيات ببقية المواد وخاصة العلوم.
٧. التركيز على المعرفة حول كل موضوع دون الاهتمام بالمفاهيم وبنية المادة المعرفية.
٨. اغفال عملية التحقق من معقولية وصحة الاجابات والنتائج.
٩. اقتصرت المراجعة منذ عام 2005م - 2011م على تصويب الاخطاء والحذف في الموضوعات والدمج والمقارنة واجرا المسوحات دون احداث أي تغيير أو تعديل في مضامين وأهداف المناهج حتى الآن وبدرجة أصبح معها محتوى المناهج لا يشير الى الافكار المتطورة على المدى البعيد، والمعبّر عنها بلغة ممتة.
١٠. عدم مراعاة المناهج للتكوين النفسي والعقلي للإنسان المراد تعليمه.
١١. عدم مراعاة المناهج للتوازن بين الترتيب والتسلسل المنطقي في تقديم الموضوعات والترتيب السيكولوجي لتعلمها.
١٢. اغفال أهمية الاشارة الى تطبيقات المعرفة في الحياة العلمية والعملية.
١٣. ندرة استخدام التكنولوجيا في عملية تعليم وتعلم الموضوعات الدراسية.
١٤. اقتصار المراجعات المتعددة على الحذف للموضوعات وتصويب الاخطاء العلمية والمطبعة وترك مسألة التحسين للكتب المدرسية لرؤية فريق المراجعة -أضافت سلسلة أخرى من الاختلالات الى بنية المادة المعرفية والتي ادت الى:
 - اهتزاز التنظيم المعرفي لمادة الرياضيات.
 - صعوبة تنظيم الطلاب للخبرات الرياضية، بما يمكنهم من تذكر المعرفة ومتابعة تطورها من مستوى دراسي الى اخر يليه.
 - عدم تمكين الطلاب من الربط بين المفاهيم والمهارات وبين وقائع الحياة اليومية.

سادساً: وضع التعليم العام والمناهج الدراسية في اليمن خلال جائحة كوفيد-19 (2019 - 2021):

فيما يتعلق للوضع التعليمي في ظل جائحة كورونا؛ لقد تم بناء جميع هياكل وأطر وتجهيزات وزارة التربية والتعليم على أساس تقديم الخدمة التعليمية في الحالات الطبيعية ولا يوجد هياكل أو تجهيزات لدى الوزارة كافية تمكنها من تقديم الخدمات التعليمية في وضع كوفيد-19 (تقديم تعليم خارج الفصل الدراسي). وقد طال تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم ولم يكن اليمن بمنأى عن ذلك وقرر إغلاق المدارس في 16 مارس 2020م. في اليمن أضافت هذه الجائحة أعباء إضافية كارثية لا يمكن مواجهتها بالإمكانات والقدرات المتاحة نتيجة للمشاكل

المتراكمة والعميقة على جميع مكونات العملية التعليمية بجميع أبعادها حسب ما تم توضيحه سائفاً. ويمكن أن يتم ايجاز الاثار الاضافية المترتبة على العملية التعليمية نتيجة جائحة كوفيد- 19 على النحو التالي:

- لقد تم اغلاق جميع المدارس في الجمهورية اليمنية وعددها (16734 مدرسة) في وجود الطلبة قبل شهرين من انتهاء العام الدراسي للتعليم العام في اليمن. وهذا تسبب ذلك في حرمان ما يزيد عن 6 مليون طفل من الحصول على فرص تعليمية نتج عنها فاقد تعليمي- تعليمي كبير سيؤثر على نموهم وتطورهم.
- جميع المعلمين والمعلمات انقطعوا عن المدارس. وتخفيف الدوام في وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية بالمحافظات والمديريات.
- لقد تم تخصيص 100 مدرسة في اليمن خلال عامي 2020/2019 كمقرات للحجر الصحي.
- حجم الفاقد التعليمي من الدروس: بلغ إجمالي عدد الدروس الذي لم يتمكن الطلبة من دراستها في المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 حوالي (525) درس موزعة على (14) مادة دراسية، هي: القرآن الكريم (62) درس، التربية الإسلامية (76) درس اللغة العربية (56) درس، الرياضيات (102) درس، العلوم (56) درس، علم الاجتماع (10) درس، علم الاقتصاد (10) درس، الفلسفة (10) درس، علم النفس (6) درس، اللغة الإنجليزية (85) درس، الفيزياء (13) درس، الكيمياء (10) درس، الأحياء (19) درس.
- بالنسبة للفاقد التعليمي-التعليمي بحسب الصفوف الدراسية فقد كان الإجمالي (525) درس موزعة على الصفوف الدراسية (4-12) كالتالي: الصف الرابع الأساسي (51) درس، الصف الخامس (57) درس، الصف السادس (47) درس، الصف السابع (42) درس، الصف الثامن (33) درس، الصف التاسع (31) درس، الصف العاشر (65) درس، الصف الحادي عشر- قسم علمي (64)، الصف الحادي عشر القسم الأدبي (36) درس، الصف الثاني عشر القسم العلمي (57) درس، الصف الثاني عشر القسم الأدبي (42) درس.
- ارتفاع معدلات التسرب عن التعليم: نتيجة للوضع التعليمي المتدهور في اليمن قبل كوفيد- 19 نتج عنه تسرب أكثر من 2 مليون طفل عن التعليم، وفي ظل هذه الجائحة والاثار المترتبة عنها فقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التسرب للتجاوز (3) مليون طالب وطالبة، بعد مرور عام من الجائحة.
- الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة: وقد كانت الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا في اليمن هم الأطفال الأكثر ضعفاً هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما الفتيات.
- عجز الحكومات والوزارات المعنية بالتعليم في توفير أساليب أو أنواع تعلم بديلة لتعويض الفاقد التعليمي لدى الطلبة، وانتهاء العام الدراسي 2020/2019، والاعتماد على نتيجة

امتحانات الفصل الأول كوسيلة لعملية التقييم النهائي للطلبة. وعدم توافر بيئة تعليمية مناسبة لتطبيق أنواع جديدة من التعليم مثل التعلم الذاتي، والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد.

- قيام المنظمات المحلية بتقديم مساعدات بسيطة جداً، منها دعم خطة الاستجابة لمواجهة كوفيد-19، ولكنها لم تكون قادرة على مواجهة تلك الآثار بسبب حجم التمويل الكبير المطلوب من تلك المنظمات لدعم التعليم في اليمن لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، وكون الوزارات المعنية بالتعليم في اليمن وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم المقدم من تلك المنظمات.

➤ التوصيات والمقترحات والرؤى المستقبلية:

أولاً: التوصيات والمقترحات المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية في الظروف الاعتيادية:

لكي يصبح الكتاب المدرسي مصدراً قيماً للمعرفة المنظمة ومرجعاً للتخطيط والتنفيذ نوصي بما يأتي:

١. إعادة الإطار القانوني والمؤسسي لأعداد وتأليف المناهج الدراسية والمتمثل بإعادة المناهج إلى مركز البحوث والتطوير التربوي كونه المؤسسة البحثية والمتخصصة وفقاً لقرار الإنشاء وقرار إعادة التنظيم للمركز.
٢. الاستفادة من التطورات الحديثة التي طرأت على المناهج في دول مختلفة من العالم بالتركيز على المفاهيم الأساسية وربطها بالواقع والبعد ما أمكن عن التجريد المبالغ فيه، وفق رؤية منهجية تقوم على أساس اعتماد معايير كافية لتحديد المستوى المفاهيمي للكتاب المدرسي والسياقات الممكنة التي يمكن فيها استخدام المفهوم وتطبيقه.
٣. ضرورة الانطلاق من خطوط عريضة ومدرسة للمناهج وتحديد المواضيع بأساسياتها مع مراعاة توظيفها في موضوعات تطبيقية.
٤. إن أهداف العملية التعليمية والخصائص المتعلقة بمراحل النمو العقلي، ومستويات القدرة والجوانب النفسية والتربوية بالنسبة للطلاب والتأكيد النسبي على الحقائق والمهارات والمفاهيم والمبادئ والتعميمات، والقيمة التي تحظى بها المعرفة بأبعادها المعرفية والتطبيقية.
٥. تمثيل جميعها عناصر رئيسية ومعايير يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار عند القيام بمراجعة وتطوير المناهج.

٦. مراعاة تنظيم المفاهيم بتسلسل منطقي متوازن مع الترتيب السيكلوجي لتعلمها وذلك من خلال ربط الاهداف بفكرة النمو المفاهيمي بما يتفق والخصائص النمائية للطلاب ومراحل النمو واتجاهاته ومطالبه.
٧. الحاجة الى تنمية قدرة الطلاب على حل المشاكل المعاصرة التي تواجههم وذلك من خلال تضمين المحتوى بالأشكال والجداول والتطبيقات التكنولوجية للمعرفة والتركيز على حل المسألة والتحقق من صحة الحل والحكم على معقولية النتائج.
٨. توظيف تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتنوعة في تسهيل عملية التعلم ونتاج المعرفة ونقلها وتبالتها.
٩. تفعيل دور مركز انتاج الوسائل التعليمية وذلك من خلال توفير مجمل متطلباته المادية والفنية والبشرية المتخصصة والمدرّبة على انتاج الوسائل واستخدام الاجهزة والادوات وتوفير آليه متطلبات تكنولوجيا أو تقنية تعليمية من خارج اليمن اللازمة لتسهيل عملية التعلم بما يعطي الطلاب الامكانية السريعة لفهم وتطبيق المفاهيم، ويسهم في تربية مسؤولياتهم نحو نشاطاتهم والوعي بها.
١٠. إعادة المناهج إلى مركز البحوث والتطوير التربوي كونه الجهة الوحيدة المخولة بتأليف وتطوير المناهج وفقاً لقرار التأسيس وقرار إعادة التنظيم.
١١. تطوير المناهج المتعلقة ببرامج التعليم البديلة والمتمثلة في (كتب وأدلة التعلم الذاتي – كتب أدلة التعلم الإلكتروني، كتب وأدلة التعلم عن بعد – كتب وأدلة التعلم للمجموعات المصغرة).
١٢. إعداد الدروس الألكتروني لمحتويات الكتب الدراسية لكل فئة من فئات التعلم.

➤ ثانياً: الحلول المقترحة لمواجهة تاثيرات جائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن:

تعاني العملية التعليمية في اليمن من تدني في مستوى تلقي الطلاب لدروسهم المقررة نتيجة للحرب وانقطاع مرتبات المعلمين، إلى أن جاءت جائحة "كوفيد 19" اضطرت وزارة التربية والتعليم، كما حصل في بقية بلدان العالم، إلى إغلاق المدارس قبل نهاية العام الدراسي بحوالي شهرين، مما أضاف عبئاً آخر على العملية التعليمية وانقطاع الطلاب عن التعليم بشكل كامل وزادت الفجوة في الكفايات التعليمية وقد يستمر إغلاق المدارس لوقت أطول. ودفعت الجهود المبذولة لوقف انتشار كوفيد-19 من خلال التدابير الوقائية مثل الإبتعاد الاجتماعي والعزل الذاتي الأمر الذي استوجب إيجاد بدائل عن التواجد الزماني والمكاني لأركان العملية التعليمية (الطالب/الطالبة والمعلم والإدارة المدرسية) ومن هنا جاءت أهمية توفير أنظمة لا تشترط التقاء المعلم والمتعلم وجهاً لوجه وهذا النوع من التعليم البديل قد يكون متزامناً أو غير متزامناً يتاح فيه حرية ومرونة للمتعلم لتلقي دروسه عبر وسائط

متعددة وبإشراف ومتابعة الكادر التعليمي ويحقق أهداف التعلم، فهو شبيه بعملية التعليم التقليدي ولكنه تغير في طريقة تقديم المعلومات فقط وله أساليبه المتعددة والتي يمكن من خلالها تقديم المحتوى للمتعلم. لذلك تسعى وزارة التربية والتعليم، وبدعم من شركاء التنمية، إلى تقديم العملية التعليمية للطلاب وفق أنظمة تعليمية بديلة تقدم خدمات تعليمية للطلاب في ظل استمرار إغلاق المدارس مع ضمان ديمومة هذه البرامج لاستخدامها في ظروف وحالات مشابهة بعد انتهاء الجائحة. وقد تم اقتراح العديد من البرامج لضمان استمرارية العملية التعليمية تتمثل في الآتي:

١،١ توفير بدائل تعويضية لطلاب مدارس التعليم العام في المرحلتين الأساسية والثانوية للعام 2019-2020م، منها تفعيل القناة التعليمية لبث حلقات تلفزيونية مسجلة سابقاً، مع وضع خطة لتوفير بدائل أخرى تمكن الطلاب من الاستمرار في العملية التعليمية وتلقي تعليمهم بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالبلد. من ضمن هذه البدائل انتاج وبث دروس تعويضية بديلة تتناسب مع التقنيات المتاحة عبر التلفاز، المنصة التعليمية، الإذاعات المحلية، وسائل التواصل الاجتماعي، طباعة وتوزيع ملخصات الكتب الدراسية. كذلك في حال زال خطر كوفيد - 19 وتمكنا من فتح المدارس للعام الدراسي التالي 2020-2021، سيتم الاستفادة من التجربة السابقة والتي تم تنفيذها في العام 2016م من خلال تخصيص فترة زمنية بداية السنة الدراسية الجديدة لتقديم دروس تعويضية لاستكمال وتعزيز ما تم تلقيه عبر الوسائل المذكورة سابقاً.

١،٢ توفير أنظمة تعليمية بديلة تقدم خدمات تعليمية للطلاب في ظل استمرار جائحة كوفيد-19 لفترة أكثر من 6 أشهر مع ضمان ديمومة هذه البرامج لاستخدامها في ظروف وحالات مشابهة بعد انتهاء جائحة كوفيد - 19 تتمثل في الآتي:

- **نظام للتعليم عن بعد، من خلال هذه النظام سيتم استخدام الوسائل المتوفرة لتنفيذ برامج التعلم عن بعد مثل: الانترنت، التلفاز، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي.** سيتم تنفيذ العديد من التدخلات في هذا الصدد منها: استكمال الاجراءات والليات التنفيذية الخاصة بالقبول والالتحاق والاختبارات وغيرها، اعداد وانتاج المواد التعليمية لكل وسيلة، توفير المتطلبات والمستلزمات اللازمة للتنفيذ والتدريب عليها، بث البرامج والدروس عبر الوسائل المختلفة، متابعة تنفيذ البرنامج وتنفيذ الاختبارات.

- **نظام التعلم الذاتي، استكمالاً للمرحلة السابقة والتي تم فيها تطوير مناهج التعلم الذاتي للصفوف 1-6، سيتم استكمال تطوير هذا النظام كأحد البدائل يمكن تنفيذها في الظرف الراهن وسيتم من خلال الآتي: استكمال الاجراءات والليات لتنفيذ الخاصة بالقبول والالتحاق والاختبارات وغيرها، استكمال تطوير المناهج والادلة الارشادية المصاحبة وطباعتها وتوزيعها والتدريب عليها، تنفيذ عملية**

التعلم الذاتي من قبل الطلاب وبمساعدة أولياء الأمور والمعلمين ، متابعة تنفيذ البرنامج وتنفيذ الاختبارات.

- **مجموعات التعليم المصغرة:** سيتم تشكيلها في المناطق النائية والتي لا تتوفر فيها الكهرباء والوسائل البديلة ، وفي نفس الوقت أولياء الأمور لا يمكنهم تقديم الدعم الفني لابنائهم، سيتم انشاء مجموعات صغيرة للطلبة (5-8 أطفال) وسيتم تدريسهم من قبل معلم في منطقة مفتوحة (مع مراعاة الاعتبارات الصحية اللازمة). (4) فتح المدارس في ظل إجراءات احترازية عالية: فتح المدارس وتقديم حصص دراسية مخفضة وتركز على المواد العلمية مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة منها تقسيم اليوم الدراسي الى فترات وإعادة توزيع الطلبة الى مجموعات وتزويد المدارس بوسائل الوقاية والنظافة.

٣،١ يجب أن تؤدّي المدارس والمجتمعات دوراً محورياً في تأمين وضمان الوصول الآمن والمنصف إلى التعليم، لا سيّما في أوقات الازمات وانتشار الأوبئة. منذ اندلاع الحرب في اليمن، قامت مجالس الآباء و الأمهات والمجتمعات المحلية بتأدية أدوار مهمة ساهمت في استمرار العملية التعليمية، ولتعزيز تنفيذ الانظمة البديلة الطارئة التي تعتمد على تواجد الطلبة بصورة مستمرة في منازلهم يتطلب وجود وعي لدى هذه الفئات للتعامل مع الاطفال ودعمهم ومتابعتهم في التحصيل العلمي. بالإضافة إلى الحشد والمناصرة لدعم العملية التعليمية والحفاظ على ديمومتها.

٤،١ دعم توجهات وزارة التربية والتعليم نحو تبنيها لأنظمة جديدة تتمثل في التعليم عن بعد والتعلم الذاتي ومجموعات التعليم المصغرة من اجل تحسين الاستجابة لكوفيد -19 يتطلب بناء قدرات ومهارات الكوادر التعليمية والتربوية استجابة للمتطلبات المستجدة، فلا يمكن نجاح هذه الانظمة البديلة إلا بكوادر مدربة ومؤهلة لمهارات التدريس ومهارات المتابعة والتقييم. بالإضافة إلى استمرار ربط المعلمين والموجهين بالطلبة من خلال المتابعة وتقديم الدعم الفني لهم في المنازل/عبر الوسائل الممكنة الأخرى والذي ينعكس بدوره على تطوير ومتابعة مدى استجابة الطلاب لهذه البرامج. لذا فإن البرنامج يسعى إلى تصميم وسائل تدريبية بالمهارات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بالمتطلبات الطارئة تراعي الاحترازات الخاصة بكوفيد -19 ثم تقديمها للمعلمين بالوسائل الممكنة.

٥،١ يعتبر المعلم من أهم ركائز العملية التعليمية، وبدون معلم لا يمكن أن تقام العملية التعليمية سواء تمت في المدارس أو عن بعد. بالإضافة إلى أنه عنصر مكمل لضمان متابعة الطلبة والتأكد من مدى استجابتهم للأنظمة التعليمية البديلة الطارئة وتقديم الدعم والمساعدة لهم كلما تطلب الأمر ذلك وبالأخص الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشكلون ما نسبته 3% من الطلاب في التعليم والأطفال في الصفوف الأولية من 1-3 الذين يشكلون ما نسبته 40% من الطلبة. وكضمان

لعدم تسرب المعلم من التعليم والبحث عن مهنة أخرى لكسب مصدر دخل لأسرهم خاصة في ظل انقطاع مرتباتهم منذ العام 2016، فتعتبر وزارة التربية والتعليم حوافز المعلمين أولوية قصوى على رأس أولوياتها في التعليم. ويعتبر هذا الاجراء لتقديم الدعم لرفاه المعلم للتأكد من رغبتهم للعب دور هام في برامج التعليم عن بعد .

١٦، الكتاب المدرسي هو الركيزة الثانية في التعليم (بعد المعلم) والذي يساعد الأطفال على استيعاب وفهم المادة التعليمية وخصوصا للمرحلة الأساسية. نتيجة لظروف وواستمرار الحرب والحصار على بلادنا، لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من استيراد المواد الأولية اللازمة للطباعة بالإضافة إلى عدم تأمين النفقات اللازمة لها مما تسبب في أن 85% من الطلاب لم يحصلوا على الكتاب المدرسي خلال الخمس السنوات الماضية (من بين كل سبعة طلاب/طالبات، تمكن طالب/طالبة فقط من الحصول على الكتاب المدرسي) مما يستوجب ذلك اعتبار هذا البرنامج أولوية قصوى خاصة في ظل جائحة كوفيد-19 وعدم قدرة جميع الطلبة من الوصول إلى الوسائل الأخرى (الانترنت، التلفاز، وسائل التواصل الاجتماعي) نتيجة لضعف الإمكانيات المادية للأسرة والمجتمع مما يجعل الكتاب أحد أهم البدائل والمكمل لها. وكذلك يتطلب طباعة/تصوير وتوزيع ملخصات الكتب الدراسية والأدلة الإرشادية الداعمة والتي تساهم في التعلم الذاتي للطلبة في ظل عدم تواجد المعلم. (خاصة للدروس التعويضية للعام الدراسي 2019-2020).

١٧، تعتبر عملية الاختبارات هو الآلية الأكيدة على تلقي الأطفال الكفايات التعليمية على مستوى كل الصفوف والمراحل الدراسية للتعليم. لذا يهتم هذا البرنامج الاستراتيجي بدعم نظام اختبارات جديد (بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة في ظل كوفيد -19) من خلال تأمين ميزانية تشغيلية لإدارة وتنفيذ الاختبارات العامة للتعليم الأساسي والثانوي ليتمكن الطلبة من الحصول على الشهادات الوطنية بما يسمح لهم بمتابعة تعليمهم. سيتم تنفيذ الاختبارات وفق إجراءات احترازية من خلال زيادة عدد المراكز الاختبارية (بحيث يتم تخفيض عدد الطلبة في القاعة الاختبارية إلى النصف وتكون هناك مسافة بين الطالب وزميله) مع تزويد المراكز بمسلزمات الوقاية وتنفيذ حملات توعية صحية بين أوساط الطلبة والمعلمين .

١٨، المدارس في اليمن تعاني من آثار الحرب وقد تم تضررت العديد من المؤسسات التعليمية والتي تصل نسبتها إلى أكثر من 22% من إجمالي المدارس (3652 مدرسة متضررة من إجمالي 16734 منشأة تعليمية). بالإضافة إلى ذلك ونتيجة اغلاق/استخدام بعض المدارس كمراكز حجر صحي بسبب جائحة كوفيد -19 فان هذه المدارس تتعرض للاضرار على المبنى والأثاث المدرسي مما يتطلب صيانة/ترميم هذه المدارس وتوفير وإصلاح الأثاث لضمان تهيئة المدارس للعملية التعليمية للعام الجديد مع ضرورة توفير اللوازم التعليمية (السبورات والطباشير والأقلام) . المرافق الصحية كالحمامات الخاصة بالذكور والإناث وأماكن غسل اليدين تحتاج إلى تحسينها لتكون ملائمة لعدد

الطلبة والمعلمين في المدرسة وتكون بنوعية جيدة بحسب المعايير. هذه جميعها مع تنفيذ بوتوكول المدارس الامنة و توفير مساحات تعليمية جديدة للمدارس الأكثر ازدحاما بالطلاب (لتجنب تفشي الامراض).

الرؤى والتوصيات المستقبلية المقترحة لمواجهة جائحة كوفيد 19 على التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

- ضمان مواصلة تقديم الخدمات التعليمية لكافة الطلبة في ظل جائحة كوفيد -19. ولتحقيق الهدف العام، تقترح الدراسة، ثلاثة محاور ذات أولوية وتشمل على الآتي:
 - المحور الأول: الحفاظ على استمرارية النظام التعليمي، ومعالجة وتخفيف آثار جائحة كوفيد-19 على التعليم.
 - المحور الثاني: حماية الطلاب والكادر التعليمي من الإصابة بجائحة كوفيد-19 (رفع الوعي وتوفير الحماية/ البيئة التعليمية الآمنة).
 - المحور الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات.
- بحيث ينقسم كل محور أساسي إلى عدة برامج إستراتيجية، ويقدم هذا الفصل توضيح موجز لكل منها، إلى جانب عدد محدود من المؤشرات على مستوى المخرجات.
- المحور الأول: الحفاظ على استمرارية النظام التعليمي.**
- يتمثل الهدف العام من المحور الأول في: "يتوافر لجميع الاطفال (في سن 6-18) والمتضررين من جائحة كوفيد -19 وصول متكافئ إلى فرص تعليمية بديلة مرنة وكافية وتهيئة البيئة التعليمية لاستعادة وضعها السابق مع مراعاة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وتحقيقاً لهذا الهدف، يتألف المحور الأول من تسعة برامج إستراتيجية حسب الآتي:
 - ١. الاستعانة بمصادر التعليم والتعلم عن بعد واستكمالها بدروس تعويضية مع مراعاة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

٢. استكمال برامج التعليم البديلة (التعليم عن بعد، التعلم الذاتي).
٣. توعية المجتمع المحلي وأولياء الأمور على الأنظمة التعليمية البديلة والحشد والمناصرة لاستمرار العملية التعليمية وتعزيز المشاركة المجتمعية.
٤. بناء قدرات الكادر التعليمي على تقديم التعليم بالأنظمة الجديدة والطائرة.
٥. توفير الحوافز للعاملين في قطاع التعليم.
٦. توفير الكتب المدرسية والأدلة الإرشادية الداعمة،
٧. دعم تنفيذ الاختبارات العامة.
٨. تأمين المستلزمات التعليمية والتجهيزات الضرورية.
٩. صيانة /ترميم المدارس المتضررة نتيجة لكوفيد-19 وتوفير مساحات تعليمية جديدة للمدارس المزدحمة (لتجنب تفشي الأمراض).

المحور الثاني: حماية الطلاب والكادر التعليمي من الإصابة بجائحة كوفيد -19 بالتنسيق مع الوزارة والجهات ذات العلاقة (الصحة، المياه، التغذية، الحماية).

يتمثل الهدف العام من المحور الثاني في: توافر الوصول إلى أماكن تعليمية صحية وأمنة للأطفال (في سن 6-18) والمتضررين من جائحة كوفيد -19. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتألف المحور الثاني من خمسة برامج إستراتيجية تتمثل في الآتي:

١. تنفيذ برنامج التوعية الصحية.
٢. توفير أدوات النظافة والحقائب الصحية والمياه النظيفة.
٣. تحسين البيئة المدرسية وتهيئتها صحياً.
٤. تعزيز صمود الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي التربوي وبرامج لحماية الأطفال
٥. توفير الحوافز النقدية والعينية للطلاب المحرومين والأكثر احتياجاً

المحور الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات.

يتمثل الهدف العام من المحور الثالث في: تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لوزارة التربية والتعليم لمعالجة الأولويات الرئيسية وتحسين تقديم الخدمات التعليمية، وبناء الأساس لنظام تعليمي قابل للتكيف وسريع الاستجابة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتألف المحور الثالث من ثلاثة برامج رئيسية تتمثل في الآتي:

1. تعزيز قدرات الوزارة والإدارات التعليمية على كل المستويات للتخطيط والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات
٢. تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية وعمليات التنسيق مع الشركاء والمجتمعات المحلية.
٣. إجراء تقييمات لتتبع التقدم/ الأثر للتحصيل العلمي للطلبة في المراحل المختلفة.

➤ قائمة المراجع:

١. الذيفاني، عبد الله أحمد (1994م): بناء المنهج وفلسفة التربية. مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.
٢. الرازحي، عبد الوارث عبده (1992م): المناهج التعليمية في الجمهورية اليمنية واقعها ومشكلاتها وآفاق تطويرها
٣. ورقة عمل مقدمة في الندوة التخصصية- الثانية حول واقع المناهج في الجمهورية اليمنية وآفاق تطويرها، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.
٤. الشهاري، محمد هاشم (1987م): الكتاب المدرسي - انتاجه وتوزيعه في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، العدد 2، ص 75، صنعاء، اليمن.
٥. عقيل، عبد الباسط (1994م): صعوبات توحيد مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي لتعليم اللغة العربية، لغير الناطقين بها، الخرطوم، السودان.
٦. عقيل، عبد الباسط (2005م): تجربة اليمن التربوية الحديثة والمعاصرة في مجال المناهج، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول (مناهج العلوم الاجتماعية واللغات، الأجنبية للتعليم العام في الدول العربية ومسائل التنوع الثقافي، المنعقد في القاهرة خلال الفترة 24-26 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2005م).
٧. المخلافي، محمد سرحان (1991م): ماذا تعني كلمة منهج، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد (5-6) ص 30، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.
٨. المخلافي، محمد سرحان (1993م): المناهج: الاجتماع الموسع للقيادات التربوية في الجمهورية اليمنية، تقرير يمكن الحصول عليه من مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن.
٩. المسوري، محمد حسن عبده (2001م): الإطار المفاهيمي المقترح لمنهاج الرياضيات في اليمن في ضوء عدد من المعايير العربية والعالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزيرة، السودان.
١٠. المطلس، عبده أحمد (1995م) المناهج التعليمية واقعها في اليمن، دار المنار، صنعاء، اليمن.
١١. مركز البحوث التربوي (1987م): المستوى الراهن لتطوير المناهج والمواد الدراسية للمدرسة الوحيدة، مركز البحوث التربوي، عدن، اليمن.
١٢. وزارة التربية والتعليم اليمنية (1998م): المنطلقات العامة لتطوير مناهج التعليم العام في اليمن، منشورات الوزارة.

١٣. أبو مصطفى، نظمي عودة. (2004). العوامل المؤدية للتسرب الدراسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في المرحلة الإعدادية بمحافظة خان يونس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر- العدد الأول، يناير 450- 417 ص، 2004م..
١٤. أبو البشر، ياسر عمر. (2011). الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية دراسة حالة ولاية جنوب كردفان. دراسات اقتصادية- دكتوراة.
١٥. العوامل المدرسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية لرسوب وتسرب طلاب المرحلة الثانوية في محافظة بيشة (دراسة ميدانية). مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (162)، الجزء الأول) يناير لسنة 2015م.
١٦. المنان، نادية عثمان عطا. (2002). الفاقد التربوي وصلته بالجريمة في السودان: دراسة ميدانية وسط النازحين بولاية الخرطوم. (أطروحة ماجستير). جامعة إفريقيا العالمية، السودان.
١٧. الشهراني، عامر بن عبد الله. (2007). واقع الفاقد التعليمي في بعض كليات جامعة.
١٨. مجمع اللغة العربية (1989): المعجم الوجيز، مرجع سابق، ص 396.
١٩. محمد صلاح الدين مجاور. وفتحي عبد المقصود الديب (1421 هـ): المنهج المدرسي، أسسه وتطبيقاته التربوية، ط 10، الكويت، دار القلم، ص 585.
٢٠. صلاح عبد الحميد مصطفى (2000): المناهج الدراسية: عناصرها، أسسها، وتطبيقاتها، الرياض، دار المريخ، ص 171.
٢١. سرحان، الدمرداش عبد المجيد (1985): المناهج المعاصرة، الكويت، مكتبة الفلاح، ط 5، ص 206.
٢٢. مها بنت محمد العجمي (2005): المناهج الدراسية، مرجع سابق، ص 326.
٢٣. رشدي لبيب، ووافيز مينا (1993): المنهج منظومة لمحتوى التعليم، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، ص 249.
٢٤. حسن جعفر الخليفة (2005): المنهج المدرسي المعاصر، مرجع سابق، ص 298.
٢٥. مها بنت محمد العجمي (2005): المناهج الدراسية، مرجع سابق، ص 340.
٢٦. مها بنت محمد العجمي (2005): المناهج الدراسية، مرجع سابق، ص 364-365 مع بعض التصرف.
٢٧. الغامدي، حمدان، وعبد الجواد، نور الدين (1422). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض.
٢٨. الرمحي، رفاء. (2021). .. الفاقد التعليمي... وجائحة كورونا. متاح في:

٢٩. جبران، وحيد. (2021). الفاقد التعليمي: ما هو وكيف نعمل على الحد منه. دراسة منشورة من قبل مركز أباغ المعلم، فلسطين.

٣٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالتراعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.

٣١. الإحصائيات العالمية للإنترنت في العالم : <https://www.internetworldstats.com/stats5.htm>

٣٢. البنك الدولي (2020). التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، مدونات البنك الدولي، 2020/3/30، <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>

٣٣. الدهشان، جمال علي خليل. (2020). أزمة التعليم والتعلم في ظل كورونا: الأفق والتحديات:

<https://www.new-educ.com/author/eldahshanedtech>.

٣٤. اليونيسكو . A (2020). التعليم: من الاضطراب إلى التعافي، <https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse>

٣٥. اليونيسكو B. (2020)، التعليم عن بعد في جائحة فايروس كورونا. <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse>

٣٦. الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

٣٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاسكوا). (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

39. "COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)". ArcGIS. Johns Hopkins University 20 يونيو 2021. اطلع عليه بتاريخ 20 يونيو 2021.

40. The continuing 2019-nCoV epidemic threat of novel coronaviruses to global health – The latest 2019 novel coronavirus outbreak in Wuhan, China". Int J Infect Dis. 91: 264–66. February 2020. doi:10.1016/j.ijid.2020.01.009. PMID 31953166.

41. "منظمة الصحة العالمية". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 11 March 2020. 2021. اطلع عليه بتاريخ 19 يونيو 2021.

42. "منظمة الصحة العالمية". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 2021. 2021. اطلع عليه بتاريخ 15 يونيو 2021.

43. "Wuhan Coronavirus Death Rate". www.worldometers.info. 02 فبراير 2020. اطلع عليه بتاريخ 02 فبراير 2020.

44. Geneva Conventions. New York: United Nations. 1949 .

45. "The United Nations and International Humanitarian Law: The International Committee of the Red Cross and the United Nations' involvement in the implementation of international humanitarian law". International Committee of the Red Cross. ICRC. 1995-10-19. 2021 مايو 14 **اطلع عليه بتاريخ** 14 مايو 2021.
46. Report of the Office of the High Commissioner on the outcome of the expert consultation on the issue of protecting the human rights of civilians in armed conflict". United Nations. 2010 .
٤٧. تقرير منظمة اليونيسف. (يوليو 2021). عندما يتعرقل التعليم: تأثير التراع على تعليم الأطفال في اليمن. اليونيسف منظمة الطفولة.
٤٨. وزارة التربية والتعليم. (2019). خطة التعليم الانتقالية.
٤٩. وزارة التربية والتعليم (2018). محور جودة التعليم، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.
٥٠. وزارة التربية والتعليم (2018). محور الاتاحة والانصاف، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.
٥١. وزارة التربية والتعليم ومجموعة التعليم في الطوارئ (2017). التعليم لا ينتظر، وثيقة مقدمة للحصول على دعم من برنامج التعليم لا ينتظر.
٥٢. وزارة التربية والتعليم. (2020). برنامج الدروس التعويضية للصفوف (4-12) من مرحلة التعليم العام في اليمن لمواجهة اثار توقف الدراسة بسبب ظهور جائحة كوفيد-19.
٥٣. البنك الدولي. (2021). خطة الاستجابة العاجلة لمواجهة اثار كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن.
٥٤. تقرير التنمية البشرية 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 9 ديسمبر 2019م.
٥٥. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. (2019). نظرة عام عن الاحتياجات الإنسانية 2019 (HNO-2019)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
٥٦. وزارة التربية والتعليم. (2016). تقارير المسح التربوي 2015-2016 (آخر مسح تربوي على المستوى الوطني).
٥٧. النشرة المالية لوزارة المالية - صنعاء للأعوام 2016-2017.
٥٨. البنك الدولي. (2012). تقديرات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 2012م.
٥٩. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للأمم المتحدة في اليمن. (2014). نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2014.
٦٠. مركز البحوث والتطوير التربوي. (2018). نتائج التقييم الوطني للحلقة الثانية 4-6 للعام 2018م.

٦١. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم "التعليم في اليمن خمسة أعوام من الصمود في وجه العدوان"، أبريل 2020م

٦٢. تقرير حديث عن الأمم المتحدة يمكن الاطلاع عليه على الرابط:

[/https://reports.unocha.org/en/country/yemen](https://reports.unocha.org/en/country/yemen)

63. Rainy season threatens huge cholera spike in Yemen as conflict hampers efforts to address forgotten crisis
<https://www.oxfam.org/en/press-releases/rainy-season-threatens-huge-cholera-spike-yemen-conflict-hampers-efforts-address>

64. تحذيرات مارك لوكوك منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في 2020/4/16 تابعه باحث أبعاد بشكل مباشر
Yemen: The Perfect Target for COVID-19 <https://foreignpolicy.com/2020/04/10/yemen-coronavirus-perfect-target-risk/>

65. Report. published .2020 .by ACAPS, a nonprofit project of the Norwegian Refugee Council and Save the Children that publishes forecasts on the world's most vulnerable communities .